الميثاق الوطني والصراع على المناطق الكوردية في الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى-دراسة سياسية تاريخية تحليلية

The National Pact and The Conflict over the Kurdish areas in Ottoman Empire after World War-I - Political, Historical & Analytical Study

د. دلشاد محمود صالح بابلا.

باحث في معهد الأمن الوطني(NSI)-أربيل-إقليم كوردستان-العراق.

Dr. Dilshad Mahmoud Saleh Babla.

Researcher at the National Security Institute (NSI) - Erbil - Kurdistan Region - Iraq

البريد الإلكتروني : dilsilvan@yahoo.com .

الملخص

اضطرت الإمبراطورية العثمانية الى عقد هدنة موندروس في ١٩١٨/١٠/٣٠ بعد خسارتها الحرب مع دول الحلفاء، لكن الهدنة لم تثن هذه الدول عن احتلال الأراضي العثمانية، بما فيها المناطق الكوردية جنوب وجنوب شرقها، الأمر الذي أطلقت شرارة الحركة الوطنية التي باشرت بتنظيم مؤتمري أرضروم وسيفاس في تموز وأيلول ١٩١٩ ووضع الإطار العام للميثاق الوطني، الذي اقر في آخر جلسة لمجلس المبعوثان العثماني في ١٩٢٠/٢/١٧، نص المادة الأولى منه على اعتبار جميع المناطق التي بقيت تحت الحكم العثماني الفعلي حتى عقد هدنة موندروس جزءاً لا

يتجزأ من الأراضي العثمانية، هكذا أضحت المناطق الكوردية محل الصراع بين الدول المنتصرة في الحرب والدولة العثمانية وكذلك بعض الأطراف المحلية كالأرمن والمسيحيين والكورد والعرب، واشتد حدة هذا الصراع بتوقيع حكومة إسطنبول معاهدة سيفر في١٠/٨/١٩٢٠ ومعارضة حكومة انقرة لها، الى ان حسم الأمر بتقسيم هذه المناطق على كل من العراق وسوريا وتركيا، الدول حديثة التشكيل.

إن الهدف من الدراسة هو بيان كيفية تبني الحركة الوطنية للميثاق الوطني والظروف التي أدت إلى التفاهم التركي- الكوردي بموجبه، وكذلك التعرف على أطراف الصراع على المناطق الكوردية والوضع النهائي لهذه المناطق وفق تجاذبات هذه الأطراف، واعتمدنا المنهج التاريخي التحليلي، بالإضافة إلى المنهج الوصفي في دراسة الموضوع وتوصلنا إلى عدة نتائج أهمها؛ أن غالبية الكورد عمل ضمن صفوف الحركة الوطنية التركية العثمانية من أجل مقاومة الأرمن ومطامعهم في المناطق الكوردية، كذلك أيد الكورد الحركة الوطنية والميثاق الوطني و شاركوا في تشكيل الحكومة في أنقرة عام ١٩٢٠، فكان لذلك الأثر الكبير في بقاء معظم المناطق الكوردية ضمن الحدود العثمانية وبعدها حدود الدولة التركية في عام ١٩٢٣، ثم إن الميثاق الوطني الذي أقر في شباط ١٩٢٠ يعتبر وثيقة التفاهم والتكاتف الكوردي-التركي من أجل العمل المشترك والحفاظ على وحدة الأراضي العثمانية.

الكلمات الافتتاحية: الإمبراطورية العثمانية، الحركة الوطنية، الميثاق الوطني، الحرب العالمية الأولى، الصراع على المناطق الكوردية.

Abstract

The Ottoman Empire was forced to hold the truce of Mondros on 10/30/1918 after losing the war with the Allied countries, but the truce did not deter these countries from the occupation of the Ottoman lands, including the Kurdish areas south and southeast, which sparked the national movement that started organizing the Erzurum conferences Sivas in July and September 1919 and laying down the general framework of the National Charter, which was approved at the last session of the Ottoman Envoys Council on 17/2/1920, the first article of it stipulated that all the regions that remained under actual Ottoman rule until the truce of Mondros was held are an integral part of the Ottoman lands. This is how the Kurdish regions became The subject of the conflict between the victorious countries in the war and the Ottoman Empire, as well as some local parties, such as the Armenians, Christians, Kurds and Arabs, and this conflict intensified with the signing of the Istanbul government of the Sevres Treaty on 10/8/ ١٩٢٠and the opposition of the Ankara government to it, until the matter was decided to divide these areas by both Iraq, Syria and Turkey, a newly formed country. The aim of the study is to demonstrate how the national movement adopted the national pact and the conditions that led to the Turkish-Kurdish understanding, according to it, as well as

to identify the parties to the conflict over the Kurdish regions and the final status of these areas according to the attractiveness of these parties, and we adopted the historical analytical approach, in addition to the descriptive approach in studying The topic and we reached several results, the most important of which is that the majority of the Kurds worked within the ranks of the Ottoman Turkish national movement to resist the Armenians and their ambitions in the Kurdish regions. The Kurds also supported the national movement and the National Charter and participated in forming the government in Ankara in 1920, for these reasons, most of the Kurdish areas remained within the Ottoman borders and then the borders of the Turkish state in 1923, then the national pact that was approved in February 1920 is a document of Kurdish-Turkish understanding and solidarity in order to work together and preserve the unity of the Ottoman lands.

Key words: The Ottoman Empire, The National Movement, The National Pact, World War I, Conflict over the Kurdish areas.

المقدمة

كانت الإمبراطورية العثمانية في آخر سنوات عمرها تعيش حالة ضعف واضحة، وفقدت الكثير من أراضيها الأوروبية والآسيوية لصالح الدول والامبراطوريات النمسا-المجرية والبريطانية والألمانية وروسيا القيصرية وفرنسا، التي كانت هي الأخرى تعيش حالة تنافس وصراع شديدين، انتهت باندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، لتصطف كل دولة في حلف وتحارب بعضها البعض على مدى أربع سنوات. الإمبراطورية العثمانية من جانبها وبعد فترة حياد قصيرة دخلت الحرب نهاية عام ١٩١٤ وانضمت إلى دول المحور مع كل من النمسا-المجر وألمانيا، الحلف الذي خسر الحرب وأضحى تحت رحمة دول الحلفاء(بريطانيا، فرنسا وروسيا)، وعلى إثر ذلك عقدت الإمبراطورية العثمانية هدنة موندروس مع الحلفاء في ١٩١٨/١٠/٣٠ وتحت شروط قاسية، بدأت مرحلة النقاش حول تقاسم ممتلكاتها بين الدول المنتصرة، فكانت الاتفاقات والمؤتمرات التي استمرت من اتفاقية سايكس بيكو Sykes-Bicot عام ١٩١٦ إلى هدنة مودانيا Modanya عام ١٩٢٢ وبعدها معاهدة لوزان Treaty of Louzanne عام ١٩٢٣ كلها تتمحور حول كيفية التعامل مع هذه الممتلكات، بما فيها المناطق الكوردية. نتيجة لذلك، انطلقت الحركة الوطنية من رحم الإمبراطورية العثمانية والتي انبثق منها حكومة أنقرة عام ١٩٢٠ وجيش وطني موحد في العام نفسه، وكان من أهم الأهداف التي ناضلت من أجله هو المصادقة على الميثاق الوطني من قبل مجلس المبعوثان في ١٩٢٠/٢/١٧، والذي أصبح بمثابة الدستور الذي عملت هذه الحركة وفق بنودها الستة، وأصرت على تنفيذها من أجل لملمة ما تبقى من الممتلكات العثمانية، وفي سبيل ذلك اضطرت إلى خوض غمار الحرب في عدة جبهات مع دول التحالف وأيضاً مع بعض الأطراف المحلية مثل الأرمن.

ولعل أهم مادة من هذا الميثاق هو المادة الأولى منه، التي كانت تحدد ملامح الحدود الذي يجب أن تكون عليها الإمبراطورية العثمانية، ووفقاً لها فإن المناطق الكوردية سوف تكون جزءاً من الأراضي العثمانية، هذه المناطق التي كانت محل صراع دولي ومحلي، لكن التجاذبات اللاحقة بين الأطراف المتصارعة، المتمثلة بالاتفاقيات المختلفة حولها، حال دون ما ترتأيه اصحاب الحركة الوطنية من الترك والكورد، الذين اضطروا في النهاية إلى التنازل عن بعض هذه المناطق لصالح بريطانيا في ولاية الموصل، وفرنسا في غرب هذه الولاية في سوريا، بينما استطاعت الحفاظ على ما تبقى من هذه المناطق ضمن الدولة العثمانية، بعد سلسلة انتصارات على الأرمن والقوات الفرنسية.

مشكلة البحث: إن مشكلة البحث تكمن في الأسئلة التالية:

من هم اطراف الصراع على المناطق الكوردية وكيف عالجوا تقرير مصير هذه المناطق؟ ما هو الميثاق الوطني وكيف تعامل مع هذه المناطق؟ كيف آلت الوضع النهائي لهذه المناطق؟

فرضية البحث: لقد كان الميثاق الوطني الذي صادق عليه مجلس المبعوثان العثماني في ١٧ شباط ١٩٢٠ والنقاشات التي جرت عليه من قبل المبعوثين الكورد والترك، الخطوة الأهم التي تشبثت بها الحركة الوطنية من أجل تقرير مصير المناطق الكوردية، إذ كان بمثابة وثيقة الاتفاق بين طرفي الصراع التركي والكوردي من أجل العيش المشترك ضمن الدولة العثمانية، والعامل الأبرز الذي دفع الكورد والترك إلى التكاتف ومقاومة دول الحلفاء المنتصرة في الحرب هو وقوف الطرف الأرمني-المسيحي بجانب الدول الأخيرة من أجل تأسيس دولتهم على قسم من المناطق الكوردية، وهذا ما ذهب إليه قائد الحركة الوطنية نفسه مصطفى كمال باشا في مذكراته (Nutuk) وكذلك تدل عليه تلغرافات التأييد للميثاق التي بعث بها عدد من وجهاء ورؤساء الكورد إلى مجلس المبعوثان في اسطنبول عام ١٩٢٠.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى التعرف على الظروف التي آلت إلى تبني الحركة الوطنية الميثاق الوطني وشكل معالجتها للمناطق الكوردية، وكذلك تسليط الضوء على أطراف وأوجه الصراع على هذه المناطق وأسباب التكاتف التركي-الكوردي والوضع النهائي التي أصبحت عليه هذه المناطق وفق تجاذبات الأطراف المتصارعة.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على الميثاق الوطني من حيث كونه بمثابة وثيقة اتفاق بين الترك والكورد ضمن الإمبراطورية العثمانية من ناحية وحل مشترك بينهما لمسألة تقرير مصير المناطق الكوردية.

الدراسات السابقة: إن معظم الدراسات التي تناولت الميثاق الوطني العثماني والتي استندنا إلى بعض منها في هذا البحث، هي دراسات تركية وتناولت الجوانب التي تدعم توجه الدولة التركية الحديثة في أحقيتها استرداد الأراضي التي سلبت منها (غصباً)، هذه الأراضي في معظمها هي المناطق ذات الغالبية الكوردية في شمال سوريا والعراق، وقلما يذكر في هذه الدراسات وبشكل واضح من وجود تفاهم تركي-كوردي على تقرير مصير المناطق الكوردية أثناء نهاية العهد العثماني سوى إشارات في مذكرات مصطفى كمال باشا (Nutuk)، في حين أن محاضر مجلس المبعوثان العثماني في تاريخ ١٧ و ٢٦ شباط ١٩٢٠ تشير بوضوح إلى ذلك، عليه فإن التوجه الذي تبنيناه يعتبر إلى حد ما توجها جديداً في دراسة موضوع البحث.

منهجية البحث: استندنا في هذا البحث إلى المنهج التاريخي التحليلي من خلال دراسة جذور قضية المناطق الكوردية والوثائق والاتفاقيات المرتبطة بموضوع البحث، وكذلك المنهج الوصفي لفهم طبيعة المصالح المختلفة لأطراف الصراع المحليين والدوليين على هذه المناطق والعمل التركي-الكوردي المشترك من أجل تقرير مصير هذه المناطق.

هيكلية البحث: قمنا بتنظيم الدراسة في ثلاثة مباحث، فضلاً عن مقدمة وخاتمة. المبحث الأول يعطي نبذة عن دخول الإمبراطورية العثمانية الحرب وموقف الحركة الوطنية من النتائج التي آلت إليها الحرب. في المبحث الثاني وضحنا محاولات الحركة الوطنية في تنظيم مؤتمري أرضروم وسيفاس وتعامل الحركة مع الحكومة في اسطنبول والعمل على إجراء انتخابات مجلس المبعوثان عام ١٩١٩ ومن خلال هذا المجلس تمرير الميثاق الوطني عام ١٩٢٠. أما في المبحث الثالث فقد حاولنا شرح موضوعة الأطراف المحلية والدولية للصراع على المناطق الكوردية ونواياهم في هذه المناطق، كذلك الاتفاقيات والمؤتمرات التي عالجت وضع هذه المناطق بين أطراف الصراع والوضع النهائي لها. وانتهى البحث بخاتمة تتضمن أهم الاستنتاجات التي وصلنا إليها.

I.المبحث الأول

دخول الإمبراطورية العثمانية الحرب العالمية الأولى وقيام الحركة الوطنية

يتناول هذا المبحث الاسباب التي جعلت من الإمبراطورية العثمانية تدخل هذا الحرب وذلك بعد فترة قصيرة من تردد قادتها آنذاك، ثم النتائج التي أحدثها الحرب على هذه الإمبراطورية بعد خسارتها فيها ورفض قادة الحركة الوطنية التركية بقيادة مصطفى كمال باشا هذه النتائج والتي تمثلت في هدنة موندروس ١٩١٨ وشروط دول الحلفاء المنتصرة في الحرب القاسية على الأطراف الخاسرة.

I. أ.المطلب الأول

دخول الإمبراطورية العثمانية الحرب العالمية الأولى

لم يكن هناك من رأي موحد بين القادة العثمانيين أثناء اندلاع الحرب بين دول المحور ودول الحلفاء عام ١٩١٤، فبينما كان وزير الحربية أنور باشا Enver paşa يميل إلى جانب ألمانيا، كان طلعت باشا Talat paşa وزير الداخلية آنذاك، يسعى للتحالف مع بريطانيا، لكن الأخيرة كانت قد سحبت مساندتها للأمبراطورية

العثمانية منذ فترة ليست بطويلة قبل الحرب، خصوصاً بعد القضاء على التمرد البلغاري في ١٨٧٦ بشكل قاسٍ من قبل القوات العثمانية، في حين أن ألمانيا قد بدأت قبل الحرب بعقود بزيادة تأثيرها الاقتصادي في الإمبراطورية العثمانية وأتبعتها بالتأثير السياسي والعسكري أيضاً، لذا كان فرص أن تختار الإمبراطورية العثمانية دول المحور بجانب كل من الإمبراطورية النمساوية المجرية والألمانية أكثر من اختيار الطرف الذي يكون أحد أعمدته روسيا القيصرية ذو التاريخ الطويل من العداء مع العثمانيين ومحاولة استقطاع اجزاء من أراضيها[١].

وبالرغم من سعي الحكام الثلاثة الفعليين للأمبراطورية العثمانية (أنور باشا، طلعت باشا، جمال باشا Cemal paşa) أعضاء جمعية الاتحاد والترقي، الذين قادوا انقلاب ١٩١٣ على الحكومة، إلى المباشرة ببدأ مفاوضات سرية مع القوى الأوروبية المختلفة، لاسيما بريطانيا وفرنسا، إلا إن هذه الدول لم ترى المنفعة من التحالف مع جيش خرج لتوه مهزومة من حرب البلقان(١٩١٢-١٩١٣)، بالإضافة إلى عدم رضا الروس من الإقدام على هذه الخطوة، من ثم كانت ألمانيا الحليف الموجود فعلاً في اسطنبول İstanbul يقف أمام الباب العالي مرحباً بأخذ الجانب العثماني إلى طرفه في الحرب، لكن حتى ألمانيا لم تكن واثقة من قدرات الجيش العثماني وإنما أرادتها بجانبها فقط لتستفيد من مقام الخلافة وإمكانية إثارة المشاكل لبريطانيا وفرنسا فيما يتعلق بسكانها المسلمين، وكذلك من أجل الاستفادة من الموقع الجيوستراتيجي للأمبراطورية العثمانية[٢].

---

[1] Ataçkarapınar, Müge, "Birinci Dünya Savaşı`ndan Günümüze Batılı ülkelerin Doğu Karadeniz Bölgesi`ne Yönelik Yıkıcı ve Bölücü Faaliyetlerinin Türkiye`nin Güvenliği Açısından İncelenmesi" (Yüksek Lisans Tezi, Stratejik Araştırmalar Enstitüsü Müdürlüğü, Genelkurmay Başkanlığı, 2009), p.4,10-11,
أولريخسن، كريستسان كوتس، ترجمة: طارق عليان، الحرب العالمية الأولى في الشرق الأوسط (لبنان: جروس برس ناشرون، ٢٠١٦)، ص٩٢.

[٢] أوزتونا، يلماز، ترجمة: عدنان محمود سلمان، تاريخ الدولة العثمانية، ج٢(اسطنبول: منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، ١٩٩٠)، ص٢٣٧.

عليه دخلت الإمبراطورية العثمانية الحرب بشكل رسمي في ١٩١٤/١٠/٢٩، عندما سمحت لبارجتين حربيتين ألمانيتين (غوبن وبريسلاو Goeben ve Breslau) بعبور مضيق جناكالة Çanakkale ومنها إلى البحر الأسود Black Sea، والإغارة على الموانئ الروسية شمال هذا البحر، الأمر الذي حدا بروسيا لإعلان الحرب على الإمبراطورية العثمانية في ١١/١ من العام نفسه، لتحذو كل من فرنسا وبريطانيا حذوها في الرابع والخامس من الشهر نفسه على التوالي[٣].

لحقت الهزائم المتتالية بالجيش العثماني في الجبهات المختلفة، وكان أعظمها تأثيراً تلك التي منيت بها مع روسيا في صاري كامش Sarıkamış، إذ هلك الجيش الثالث بقيادة أنور باشا نفسه وقتل ما يقارب (٩٠) ألف جندي، كذلك لاق الجيش الرابع بقيادة جمال باشا المصير نفسه على مشارف قناة السويس في مصر على أيدي القوات البريطانية، لتدل على هشاشة الجيش العثماني وعدم كفاءة قادته من الاتحاد والترقي[٤] İttihat ve Terakki Fırkası، بالرغم من أن الجيش العثماني تمكن من دحر القوات البريطانية في كوت العمارة Kut Al-Amara عام ١٩١٦ وقوات الحلفاء في خليج غاليبولي من نفس العام، مما جعله تستمر في الحرب لمدة أطول، إلا إنه من بداية الحرب إلى نهايته خسرت الإمبراطورية العثمانية أجزاءاً كبيرة من أراضيها ابتداءاً من الخليج العربي وفلسطين وبغداد وانتهاءاً بدمشق في سورية عام ١٩١٨ [٥].

بعد هذه الخسائر، اضطرت الإمبراطورية العثمانية في النهاية إلى الدخول في مفاوضات لعقد هدنة مع الحلفاء وتخرج من الحرب، ففي ١٩١٨/١٠/٣٠ وقعت كل من بريطانيا باسم الحلفاء وممثلي الإمبراطورية العثمانية في ميناء موندروس على

---

(3) Kaya, Abdulkadir, "Sevr ve Lozan`da Sınırlar ve Toprak Meselesi" (Yüksek Lisans Tezi, Ankara üniversitesi, 2007), p.3.

(٤) المصدر السابق ذكره، ص ص٢٣٨-٢٣٩.

(٥) آدامز، سايمون، الحرب العالمية الأولى مشاهدات علمية(مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، بلا سنة طبع)، ص ص٤٠، ٤٨-٤٩.

وثيقة الهدنة بينهما، وبموجبها وافقت الإمبراطورية العثمانية على احتلال الحلفاء لمضائق البحر المتوسط وتسليم أسرى الحرب والأسرى والموقوفين من الأرمن إلى الحلفاء، وتسليم كافة السفن الحربية العثمانية للحلفاء وتسريح جيشها، وحق الحلفاء في احتلال أية منطقة مهمة داخل الإمبراطورية العثمانية إذا شكلت تهديداً لأمنها، وانسحاب الجيش العثماني من شمال غرب إيران والأراضي ما وراء القفقاس إلى حدود ما قبل الحرب، كذلك تسليم القوات العثمانية في الحجاز Hejaz واليمن وسورية والعراق لأقرب قيادة عسكرية للحلفاء في تلك المناطق وأن تنسحب القوات العثمانية، ما عدا القوات الضرورية لحفظ الأمن والحدود من إقليم كليكيا Cilicia Region، إضافة إلى رقابة الحلفاء على التلغراف والإذاعة والسكك الحديدية العثمانية[٦].

هكذا أضحت الإمبراطورية العثمانية محتلة بشكل فعلي من قبل دول الحلفاء المنتصرة في الحرب، لتبقى أراضيها المترامية الأطراف تحت رحمة هذه الدول ومخططاتها، لتقسيمها فيما بينها.

I.ب.المطلب الثاني

الحركة الوطنية التركية ورفضها نتائج الحرب

بينما كان الحلفاء المنتصرون في الحرب منشغلين بتطبيق بنود هدنة موندروس لعام ١٩١٨، كانت هناك بوادر لتشكيل حركة وطنية بقيادة بعض كبار الضباط من الجيش العثماني، كمحاولة للملمة ما تبقى من هذا الجيش وصد احتلال الحلفاء للأراضي العثمانية، وحاول ضباط من أمثال مصطفى كمال باشا Mustafa Kemal Paşa المتواجدون في اسطنبول، القيام بلقاءات مع ممثلي الدولة الإيطالية

(6) Çetintaş, Cengiz, TBMM Tutanaklarında Kurtuluş Savaşı: 1 Osmanlı Mebusan Meclisi`nin Son Dönemi ve Milli And`ın İlanı 12 Ocak 1920-18 Mart 1920 (Yayınevi Yok, 2017), p.519-524.

وبعض أعضاء الاتحاد والترقي أيضاً من أجل التحضير لما هو قادم، وبشكل عام كان هناك اعتراض للهدنة من حيث النتائج التي ستؤل وآلت إليها لاحقاً[٧].

استناداً إلى بنود الهدنة شرعت القوات البريطانية والفرنسية والإيطالية بدخول الأراضي العثمانية، خصوصاً وهم مستغلين المادة (٧) من هذه الهدنة التي تعطي الحق للدول المنتصرة في الحرب باحتلال أية منطقة داخل الأراضي العثمانية تراها تشكل تهديداً لأمنها، إذ دخلت القوات البريطانية إلى مدن إيزميت İzmit، اسكيشهير Eskişehir، أفيون Afyon، كوتاهيا Kütahya، سامسون Samson، مرزيفون Merzifon، أنقرة Ankara، كونيا Konya، باتوم Batum وكارس Kars، بالإضافة إلى الموصلMusul وكيليكيا واسطنبول، بينما دخلت القوات الفرنسية مدن أدنة Adana ومرسين Mersin، والقوات الإيطالية إلى ازمير Ezmir وانتاليا Antalya وكونيا وبودروم Budrum ومرمريس Marmaris وكوشآداسي Kuşadası وسلجوق Selçuk، وكان رد الفعل من قبل الأهالي والعسكريين العثمانيين جراء هذه التدخلات، لم يتخذ طابعاً جدياً إلاّ بعد تدخل اليونانيين في الغرب والأرمن في الشرق من الأراضي العثمانية، خصوصاً عند تبادل المناطق المحتلة بين بريطانيا وفرنسا في مرعش Maraş وعنتاب Anteb واورفة لصالح فرنسا واحتلال ازمير من قبل القوات اليونانية في ١٩١٩/٥/١٥، ولعل اوضح ما عبر عن ذلك المذكرة التي بعثها الصدر الأعظم داماد فريد باشا Damat Ferit Paşa في ١٩١٩/٥/٢٢ إلى كل من الضابط الأعلى البريطاني والفرنسي والإيطالي في اسطنبول، حيث دعاهم إلى الإتيان بقواتهم مكان القوات اليونانية[٨].

---

(7) Çelebi, Mevlüt, "Mütareke Döneminde Mustafa Kemal Paşa-Kont Sforza Görüşmesi", Atatürk Araştırma Merkezi Dergisi. C.XV-45(1999): p.791-800.

(8) Avcioğlu, Doğan, Milli Kurtuluş Tarihi 1838-1995, Birinci kitap(İstanbul: Tekin Yayınevi, 1975), p.15-18.

مع ذلك، ومع بدأ قوات الحلفاء باحتلال المناطق المذكورة أعلاه، ظهرت بعض الجمعيات في هذه المناطق المختلفة التي كانت الأساس لتوجيه القوى الشعبية في محاربة القوى المحتلة، وإن كانت تركيزها في المقام الأول انصبت على نشر الدعايات في الصحف والقيام بتوعية الجماهير حول الدفاع عن حقوق الشعب العثماني في الحرية والاستقلال وقطع الطريق عن محاولات الدول المحتلة لفصل الأقليات عن الإمبراطورية العثمانية، ومن هذه الجمعيات: جمعية تراقيا-باشائلي للدفاع عن الحقوق العثمانية Trakya Paşaeli Müdafaa-i Hukuk Cemiyeti التي أسسها قائد الجيش الأول جعفر طيار باشا Cafer Tayyar Paşa في ١٩١٨/١٢/٢، جمعية إزمير للدفاع عن الحقوق العثمانية İzmir Müdafaa-i Hukuku Osmaniye Cemiyeti في ١٩١٨/١٢/٢، جمعية رفض الإلحاق Redd-i İlhak Cemiyeti في ١٩١٨، جمعية الولايات الشرقية للدفاع عن الحقوق الوطنية Vilâyât-ı Şarkiye Müdâfaa-i Hukuk-ı Milliye Cemiyeti التي تأسست في اسطنبول في ١٩١٨/١٢/٤ وفتحت فروع لها في أرضروم Erzurum ومعمورة العزيز وكانت الغاية منها قطع الطريق عن اعطاء الولايات الشرقية للأرمن وجمعية القرقول Karakul Cemiyeti التي تأسست في اسطنبول أيضاً في ١٩١٩/١١/١٩ وغيرها[٩].

لكن سرعان ما تحولت عمل هذه الجمعيات لتأخذ طابعاً منظماً وموحداً، خصوصاً بعد تعيين مصطفى كمال باشا في ١٩١٩/٤/٣٠ على رأس قيادة مفتشية الجيش التاسع في الأناضول، والذي بموجبها منح صلاحية مطلقة على كل الدوائر المدنية والعسكرية في الأناضول، لتكون الفرصة التي كان ينتظره من فترة ويعمل جاهداً من أجل الرحيل من اسطنبول إلى الأناضول، ويوحد مع رفاقه الجمعيات المختلفة،

(9) Dönmez, Elif, "Mondros Ateşkes Antlaşması`nın milli Mücadele`ye yansımaları"(Yüksek Lisans Tezi, Nevşehir üniversitesi, 2012), p.75-92.

ويعطيها زخماً عسكرياً بعد ذلك، وأخيراً أتت محاولاته السابقة في اسطنبول من أجل التشاور مع رفاقه العسكريين ورفض نتائج الحرب على الإمبراطورية العثمانية ثمارها، في الوقت الذي كان غاية السلطان والصدر الأعظم من هذا التعيين هو إرسال شخص عسكري متمكن وبصلاحيات واسعة إلى الأناضول من أجل تهدئة المخاوف والشكاوى البريطانية حول الجمعيات التي تأسست في تلك المنطقة وقيام بعض المفارز العسكرية العثمانية بالاعتداء على السكان الروم المسيحيين هناك، ولم يعلموا أن ذلك سيكون بداية النهاية لهم وللقوات المحتلة في الأناضول، إذ ومجرد وصول مصطفى كمال باشا إلى سامسون، عمل على وضع الأمور تحت يده، فعيَن العديد من القادة العسكريين المرتبطين به في أماكن حساسة في الإدارة العسكرية والمدنية في ولايات الأناضول Anadulu مثل رفعت بيك Refet Bey وكاظم كارابكرKazım Karabekir، وبذلك عزز سيطرته على تلك المنطقة[١٠].

في نهاية أيار عام ١٩١٩ وصل مصطفى كمال باشا إلى سامسون، وبدأ بتقييم الأوضاع في الأناضول، كما قام بإرسال التقارير إلى الحكومة في اسطنبول حول الأوضاع الأمنية في المنطقة وبيَن فيها أن هناك ما يقارب الأربعين جماعة من الروم المسيحيين الذين يعبثون بالمنطقة ويعتدون على المسلمين في المناطق جوار البحر الأسود، وعلى إثر ذلك تشكلت جماعات مسلحة من الأتراك لمقاومة الجماعات المسيحية، ثم أوضح أن محاربة الجماعات الأخيرة تعني محاربة الإنجليز لأن هؤلاء هم من يدعمون هذه الجماعات، وبإرسال كمال باشا تعميمات في ٦/٣ و٦/١٠ من عام ١٩١٩ في الأناضول حول معارضته لمشاركة داماد فريد باشا في مؤتمر الصلح بباريس ١٩١٩ Paris Peace Conference، وأن ذلك لا يمثل مصالح البلد، كما إنه سيعمل من الآن فصاعداً في طريق النضال الوطني من أجل تحرير الأناضول من تلك الجماعات التي تسعى إلى تقسيم البلد بدعم من القوى المحتلة،

(10) Dönmez, Elif., p.110-120, 129.

وبتنظيمه اجتماعاً مع رفاقه في ١٩١٩/٦/١٩ في مدينة أماسيا Amasiya وإعلان تعميم في ٢٢ من الشهر نفسه حول التهديد الذي يتعرض له استقلال ووحدة أراضي البلد وعدم قيام المسؤولين في الحكومة بما يتوجب عليهم، كما تقرر في الاجتماع تنظيم مؤتمر في سيفاس Sivas والاتفاق على جملة أمور لم تعلن في إعلان أماسيا منها؛ عدم إلغاء التنظيمات العسكرية وتسليم السلاح والعتاد لدول الحلفاء وإرسال الجيش كله إلى تحرير الأراضي التي يتم احتلالها وعدم الاقتصار على الوحدات العسكرية هناك. نتيجة لهذه المواقف، أرسلت الحكومة استدعائين إلى مصطفى كمال باشا للمثول أمامها في اسطنبول، لكن برفضه الذهاب إلى اسطنبول، اضطر السلطان وحد الدين Sultan Vahdettin في ١٩١٩/٧/٨ إلى عزله عن وظيفته، ليستجيب بدوره لهذا العزل بتقديم استقالته في ٢٣ من الشهر نفسه، ويستمر في تنظيم الحركة الوطنية لاستقلال البلاد[١١].

هكذا، دفعت هدنة موندروس ١٩١٨ واحتلال الأراضي العثمانية ودعم الدول المنتصرة في الحرب للأقليات، لا سيما المسيحية منها، أهالي الإمبراطورية العثمانية من المدنيين والعسكريين إلى المقاومة وتشكيل منظمات وجمعيات منفصلة عن بعضها في سائر الولايات العثمانية، لكن بدخول مصطفى كمال باشا ورفاقه العسكريين ذوي الخبرة العسكرية والتنظيمية في هذه المقاومة، توحدت هذه الجمعيات وعملت على تنظيم مؤتمرات وطنية في الأناضول، أسهمت لاحقاً في صياغة الميثاق الوطني وتشكيل ما تسمى حكومة أنقرة ورفض كل الاتفاقيات التي أبرمتها حكومة اسطنبول مع الدول المنتصرة في الحرب.

(11) Ataçkarapınar , op.cit., p.4/56-59.

II.المبحث الثاني

الميثاق الوطني العثماني وترسيخ الثوابت الوطنية العثمانية

في هذا المبحث سيتم تناول جهود ومحاولات الحركة الوطنية جمع الأطراف الشعبية والوطنية المختلفة المناهضة لنتائج الحرب ورضوخ حكومة اسطنبول لشروط دول الحلفاء المنتصرة، كذلك توحيد الخطاب السياسي والجهد التنظيمي والعسكري في مواجهة تلك الدول، وذلك من خلال تنظيم المؤتمرات وتأسيس الهيئة التمثيلية للحركة الوطنية عام ١٩١٩ والتصديق على الميثاق الوطني من قبل مجلس المبعوثان عام ١٩٢٠، الذي كان بمثابة خارطة طريق الحركة الوطنية التركية وحرب الاستقلال التي خاضتها ضد الحلفاء.

II.أ.المطلب الأول

مؤتمري أرضروم في ٧/٢٣ وسيفاس في ١٩١٩/٩/٤

في الوقت الذي كانت البلاد تعيش في حالة من عدم الاستقرار ومعرضة للإنقسام من قبل الدول المنتصرة في الحرب الذين اجتمعوا في باريس في ١٩١٩/١/١٩ لعقد مؤتمر الصلح وتقرير مصير الدول التي خسرت الحرب، كانت الحكومة في اسطنبول تقف عاجزة عن تقديم أي شيء يطمأن بها رعاياها العثمانيين، حتى إن مشاركة وفد الحكومة في مؤتمر باريس في حزيران ١٩١٩ لم تلقى أية إشارة إيجابية من عموم الشعب، وباستمرار دخول جيوش الحلفاء في الولايات العثمانية واتساع آمال اليونان والأرمن في بعض الولايات، بدأ الوعي الوطني بين فئات الشعب العثماني، خصوصاً بين الكورد والترك، يزداد شيئاً فشيئاً، كما إن الجمعيات العثمانية التي تشكلت في مختلف المناطق بدأت تشعر بضرورة العمل المشترك بينها وإلا فإنها لن تكون بحجم الخطر المحدق بالبلد، لذا في نهاية أيار ١٩١٩ بعثت شعبة أرضروم للجمعية الوطنية للدفاع عن حقوق الولايات الشرقية تلغرافاً إلى الجمعية

الوطنية لحماية حقوق طرابزون، تدعوها فيها إلى المشاركة في المؤتمر الذي سيقام في أرضروم من أجل توحيد الجهود بين الولايات والقيام بالواجب الوطني للدفاع عن البلاد بشكل مشترك، وفي ٣٠ من الشهر نفسه وافقت هذه الجمعية حضور المؤتمر المنشود، ومن خلال مؤتمر نظمته شعبة أرضروم لجمعية الولايات الشرقية للدفاع عن الحقوق الوطنية في ١٧-١٩١٩/٦/٢٥، صدر قرار عقد مؤتمر أرضروم في ١٩١٩/٧/١٠ وأبلغت الولايات الشرقية إضافة إلى ولاية طرابزون Trabzon بالقرار من أجل اختيار مندوبيها للمؤتمر[١٢].

من ناحية أخرى، وقبل قيام مصطفى كمال باشا ورفاقه عقد مؤتمر في سيفاس، أبلغهم كاظم كارابكر الموجود في ولاية أرضروم والقائد العسكري هناك، أن هناك قرار من جانب الجمعيات في الأناضول وطرابزون لعقد مؤتمر في أرضروم، مما حدى بمصطفى كمال ورفاقه التوجه إلى سيفاس ومنها إلى أرضروم والإشتراك في المؤتمر كمندوبين عن أرضروم، وعلى الرغم من قرار عزله في ٨ تموز ١٩١٩ من قبل السلطان واستقالته تبعاً لذلك من السلك العسكري، إلا أن كارابكر ورفاقه العسكريون الآخرون أكدوا له بالعمل تحت قيادته من أجل إدارة الحركة الوطنية، بالإضافة إلى تعيينه من قبل شعبة الأناضول لجمعية الولايات الشرقية للدفاع عن الحقوق الوطنية رئيساً للمجلس التنفيذي، ولعدم وصول كل مندوبي الولايات في ١٠ تموز ١٩١٩، تقرر عقد مؤتمر أرضروم في ٢٣ تموز من العام نفسه[١٣].

حضر المؤتمر ٥٧ مندوباً من ولايات أرضروم، وان Van، بتليس Betlis، سيفاس وطرابزون، بينما لم تشترك ولايتي معمورة العزيز وديار بكر، وفي اليوم الأول من المؤتمر انتخب مصطفى كمال باشا بأغلبية الأصوات رئيساً للمؤتمر، وفي كلمته الافتتاحية اشار إلى الوضع الذي وصل إليه البلاد بعد هدنة موندروس وركز

(12) Goloğlu, Mahmut, Milli Mücadele tarihi: Erzurum Kongresi, Cilt:I, (İstanbul: Türkiye İş Bankası Kültür Yayınları, 2008), p.129-131.

(١٣) Ibid., p.151-152.

على الإرادة الوطنية من أجل انقاذ الوطن والسلطان، لكن الحكومة في اسطنبول أصدرت من جانبها بياناً في ٢٣ من تموز، أعلنت فيها أن ما يجري في أرضروم يعد انتهاكاً للدستور وأن المشتركين عصاة ومتمردين، وأصدرت الأوامر باعتقال المندوبين وعلى رأسهم مصطفى كمال باشا ورفاقه، الأمر الذي حدا بالمؤتمر إلى إرسال تلغرافات إلى اسطنبول تدحض فيها الاتهامات الموجهة إليها، كما تؤكد على صلتها بالسلطان والخلافة، وفي ختام المؤتمر وفي ٧ آب تم إصدار بيان جاء فيه[١٤]:

١. عدم تجزئة ولاية طرابزون وسنجق سامسون وولايات وألوية شرق الأناضول عن الأراضي والمجتمع العثماني تحت أي ذريعة كان، واعتبارها جزءاً لا يتجزأ عن الأراضي العثمانية.

٢. يعتبر جعل القوات الوطنية Kuvayi Milliye في وضع تنفيذي وإقامة السيادة للإرادة الوطنية، أساساً من أجل تحقيق وحدة الوطن العثماني واستقلال الشعب وحماية مقام السلطنة والخلافة.

٣. إن أي تدخل واحتلال بهدف تنظيم الروم والأرمن، يعتبر تحركاً موجهاً وتعطي الحق لمواجهتها، كما لن يقبل أي امتيازات جديدة تمنح للمسيحيين وتؤدي إلى الإخلال بالسيادة السياسية والتوازن الاجتماعي.

٤. تقرر اتخاذ التدابير اللازمة في حال اضطرت الحكومة في اسطنبول التخلي عن هذه المناطق أو قطعت علاقاتها مع هذه المناطق، والتي تحمي العلاقة مع السلطنة والخلافة والحقوق الوطنية.

٥. مراعاة الحقوق التي اكتسبتها الأقليات غير المسلمة بالقانون وحمايتهم.

٦. ينتظر من دول الحلفاء إصدار قرار حول التخلي عن فكرة تقسيم الأراضي التي بقيت ضمن حدود الإمبراطورية بعد توقيع هدنة موندروس في ١٩١٨/١٠/٣٠.

[١٤] Ibid., p.186-190, 202-203,239.

٧. احترام احتياجات البلاد الاقتصادية والصناعية التي تعظم الأهداف الإنسانية والعصرية.

٨. ضرورة خضوع الحكومة في اسطنبول للإرادة الوطنية وفقاً لمبدأ حق تقرير مصير الشعوب، عليه يجب على الحكومة أن تدعو إلى عقد اجتماعات مجلس المبعوثان Meclis-i Mebusan لإصدار القرارات المصيرية التي تخص البلد.

٩. إن الجمعيات التي تشكلت لمواجهة الظروف التي حلت بالبلد، قد توحدت في جمعية شرق الأناضول للدفاع عن الحقوق، وهي خارج التيارات الحزبية، إذ إن جميع المواطنون المسلمون يعتبرون أعضاءً في هذه الجمعية.

١٠. تم الاتفاق على تشكيل هيئة تمثيلية في المؤتمر، وتوحدت المؤسسات الوطنية من القرى إلى مركز المحافظات.

ومجرد الانتهاء من مؤتمر أرضروم، عمل مصطفى كمال باشا على اتخاذ الإجراءات الضرورية للتحضير لعقد مؤتمر في سيفاس أشمل من السابق، بحيث تكون مقرراته، بالإضافة إلى مقررات مؤتمر أرضروم، اللبنة الأساسية لما سمي لاحقاً ب"الميثاق الوطني"، ولما كان من الصعوبة دعوة مندوبي الولايات الشرقية وطرابزون في مؤتمر أرضروم، الذين رجعوا لتوهم إلى مناطقهم، قرر مصطفى كمال باشا أن يمثل هؤلاء، خمسة من أعضاء الهيئة التمثيلية Heyet-i Temsiliye المنبثقة من جمعية شرق الأناضول للدفاع عن الحقوق[١٥].

في ١٩١٩/٩/٤، بدأ المؤتمر بعقد جلساته برئاسة مصطفى كمال باشا، وكانت كلمته الافتتاحية تشبه إلى حد ما، مع تلك التي ألقاها في مؤتمر أرضروم، كما أن هذا المؤتمر لم يختلف كثيراً عن الأول من حيث المضمون، فالقرارات التي اتخذت فيها بقيت كما هي في أرضروم ما عدا بعض الأسماء والتعبيرات انسجاماً مع طابع

[١٥] Gologlu, Mahmut, Milli Mücadele tarihi: Sivas Kongresi, Cilt: II, (İstanbul: Türkiye İş Bankası Kültür Yayınları, 2009), p.33-34, 37-40,56-57.

مؤتمر سيفاس الممثل لكل الولايات العثمانية، منها على سبيل المثال: تغير اسم جمعية شرق الأناضول للدفاع عن الحقوق إلى جمعية الأناضول والروملي للدفاع عن الحقوق، ثم كان هناك موضوعاً آخر أصبح مثار النقاش بين مندوبي المؤتمر وهو خبر اجتماع الضابط البريطاني نوئيل Noel مع بعض وجهاء الكورد في مدينة ملاطيا Malatya من أجل التباحث حول تأسيس كوردستان مستقلة، كذلك النقاش الذي دار حول اقتراح الانتداب الأمريكي على تركيا والتي قوبل بالرفض من اعضاء المؤتمر[١٦].

II.ب.المطلب الثاني

الميثاق الوطني والمصادقة عليه من قبل مجلس المبعوثان

إن أحد القرارات المهمة التي أعلنها مؤتمر سيفاس كان ذلك المتعلق بقطع علاقة منطقة الأناضول بالحكومة في اسطنبول، إذ باشرت الهيئة التمثيلية بارسال البيانات والتلغرافات إلى السلطان وممثليات دول التحالف والإعلام بخصوص ضرورة استقالة الحكومة، كما أعلنوا تمسكهم بالسلطان والخلافة وأن الحركة الوطنية تمثل مصالح ومطالب الشعب وأنهم لن يسمحوا بأي حادث تخل بالأمن العام في البلد، لكن يبدو أن السلطان لم يستسغ هذه الدعوات وحاول من خلال اعوان الحكومة والسلطنة السيطرة على الوضع في المناطق التي يسيطر عليها الحركة الوطنية، إلا أن هذه المحاولات باءت كلها بالفشل، بل انعكس الأمر إلى تعزيز قوة الحركة الوطنية فيها بحيث أضحت كل مفاصل الدولة تحت سيطرتها، وأدى ذلك إلى إقرار السلطان ودول التحالف بالأمر الواقع وتغيير حكومة الداماد فريد باشا ووضع علي رضا باشا Ali Rıza Paşa المقبول، إلى حد ما، من قبل الحركة الوطنية على رأس حكومة جديدة، والتي دخلت من جانبها في مفاوضات مع الحركة الوطنية والاتفاق على جملة أمور أساسية منها؛ وقف الأعمال الحربية مع قوات التحالف وأخذ الحكومة على

[١٦] Ibid., p.159-161, 184-233.

عاتقها مسؤولية الدفاع عن حدود هدنة موندروس، وعلى ضوء ذلك جرت الانتخابات لتشكيل مجلس المبعوثان في أوائل كانون الثاني ١٩١٩، وتمكنت الحركة الوطنية، رغم الصعوبات، من حصد أغلبية الأعضاء في الأناضول، ثم إن الحركة الوطنية ومن خلال الهيئة التمثيلية دعى أعضائها في المجلس إلى عقد اجتماع في ١٩١٩/١٢/٢٧ في أنقرة والتباحث حول برنامج الحركة الوطنية، أي الميثاق الوطني، وتشكيل قائمة جمعية الدفاع عن الحقوق في المجلس[١٧].

بالرغم من العقبات التي وقفت في طريق مصطفى كمال باشا والحركة الوطنية، إلا أن تشكيل قائمة فلاح الوطن من قبل أعضاء مجلس المبعوثان المقربين من الحركة الوطنية كانت الخطوة الأولى للبدأ بالعمل على تمرير ورقة الميثاق الوطني في مجلس المبعوثان، لذا وقبل الإقدام على ذلك باشر قائمة فلاح الوطن بعقد جلستين سريتين في ٢٢ و٢٨ من شهر كانون الثاني ١٩٢٠ للتباحث وإجراء بعض التغييرات الطفيفة على متن الميثاق، وفي الجلسة الحادية عشرة لمجلس المبعوثان في ١٧ من شهر شباط من العام نفسه وبعد أكثر من شهر ونصف بعد اجتماع انقرة، تم تقديم اقتراح من قبل عضو مجلس المبعوثان من مدينة أدرنة Edirne شرف بيك Şeref Bey إلى رئاسة المجلس حول التصويت على الميثاق[١٨].

هكذا تم التصويت بالموافقة على الاقتراح، مع ذلك تدخل بعض النواب وقدم البعض منهم اعتراضات على مسألة المناقشة على الميثاق في الاقتراح وعلى الاسلوب الذي كتبت به نص الميثاق باعتباره غير مناسباً لإرساله إلى برلمانات الدول، لكن التدخل من قبل نائب رئيس المجلس مصطفى عارف بيك Mustafa Arif Bey، حسم الخلاف بالأشارة إلى أنه تمت الموافقة على الاقتراح ولم يعد

(17) Şamsutdinov, A. M., Mondros'tan Lozan'a Türkiye Ulusal Kurtuluş Savaşı Tarihi 1918-1923(İstanbul: Doğan Kitapçılık AŞ, 1999), p.97-103.
(18) Ibid., p.104-105, and, Gazi, Mustafa Kemal, Nutuk(İstanbul: Kaynak Yayınları, 2015), p.277.

هناك حاجة لإجراء المزيد من النقاش عليه، كما أشار إلى ضرورة قراءة بنود الميثاق باعتباره بياناً باسم جميع المجلس ولكي يدخل في محاضر المجلس، لذا تم قراءة نص الميثاق من قبل شرف بيك وتم التصويت بالموافقة عليه بالإجماع[١٩].

إن الميثاق الوطني الذي تم قرائته في مجلس المبعوثان وتم المصادقة عليه، تألف من ستة بنود هي كالآتي[٢٠]:

١. إن مستقبل الأجزاء المحتلة من قبل جيوش العدو، خاصة ذات الغالبية العربية، أثناء التخلي عن الأسلحة في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨(هدنة موندروس)، يجب أن تحدد وفقاً لآراء أهاليها الذي يبدونها بحرية. إن جميع الأجزاء ذات الغالبية العثمانية الإسلامية، داخل وخارج خط التخلي عن السلاح المذكور، المرتبطة ببعضها البعض ديناً ومعرفةً وهدفاً، والمستندة على بعضها البعض بالاحترام المتبادل والشعور المتفاني والمراعية للظروف المحيطة بعلاقاتها الاجتماعية والعرقية بشكل تام، فعلاً أو شكلاً، لأي سبب من الأسباب، هي كلٌ لا ينفصل عن بعضها البعض.

٢. بخصوص أهالي الألوية الثلاثة (كارس وأردهان وباتومي) التي تحررت سابقاً وانضمت إلى الوطن الأم بأصواتها الحرة، نقبل إذا لزم الأمر، بالعودة إلى التصويت الحر للأهالي مرة أخرى.

٣. يجب أن يتم تحديد الوضع القانوني لتراكيا الغربية المؤجل لحين عقد السلام مع تركيا أيضاً، وفقاً للرأي الذي يبديه سكانها بحرية تامة.

٤. يجب أن يبقى أمن مدينة إسطنبول وبحر مرمرة، مركز الخلافة الإسلامية والسلطنة العليا وعاصمة الحكومة العثمانية، بعيداً عن أي خطر. مع الحفاظ على هذا الشرط، فإن القرار الذي تعطيه جميع الدول الأخرى المرتبطة بالإجماع معنا،

---

[19] Çetintaş, op.cit., p.28-29.

[٢٠] Meclisi Mebusan Zabit Ceridesi, 26 şubat 1920, p.144-145.

بخصوص فتح مضيق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود أمام التجارة والنقل العالميين يعتبر نافذاً.

٥. في إطار مبادئ المعاهدات بين الدول الحليفة وأعدائها وبعض شركائها، على أمل أن تتمتع الشعوب المسلمة في الدول المجاورة أيضاً بحقوق مماثلة، سيتم تبني حقوق الأقليات وضمانها من قبلنا أيضاً.

٦. من أجل تمكين تنميتنا الوطنية والاقتصادية وتحقيق إدارة أكثر حداثة ومنظمة، كما هو الحال في كل دولة، فإن المبدأ الرئيسي لاستقلالنا وحريتنا هو أساس وجودنا ومستقبلنا في توفير ظروف تنميتنا. لذلك، نحن ضد القيود التي تمنع تطورنا في المجالات السياسية والقضائية والنقدية وغيرها. سوف لن تتعارض شروط سداد ديوننا مع هذه المبادئ.

هذا العهد أو اليمين الوطني كان بمثابة ردة فعل الحركة الوطنية للأحداث التي اعقبت عقد هدنة موندروس ١٩١٨، خصوصاً تجاه التدخلات العسكرية للدول المنتصرة في الحرب واليونان لبعض الولايات العثمانية، وقد جاء هذا الميثاق ليشكل رفضاً للإحتلال وليحدد الحركة الوطنية، من خلال شرعية مجلس المبعوثان، الحدود الذي يجب أن تكون عليه الإمبراطورية العثمانية.

ولعل أهم مادة في هذا الميثاق هو المادة الأولى منه، الذي يتعلق بتثبيت حدود الإمبراطورية العثمانية، من ضمنها المناطق الكوردية، وبحسب هذه المادة وكما فسره مصطفى كمال باشا، فإن حدود الإمبراطورية تشمل خليج الاسكندرونة جنوباً ومن انطاكيا إلى حلب ومنها إلى دير الزور لتمتد بعدها شرقاً ومن ضمنها الموصل

وكركوك والسليمانية[٢١]، أي وفقاً للميثاق الوطني، فإن كافة المناطق الكوردية يجب أن تكون جزءاً من أراضي الدولة العثمانية. (انظر الخريطة رقم ١)[٢٢].

خريطة رقم(١):خريطة الإمبراطورية العثمانية استناداً إلى الميثاق الوطني

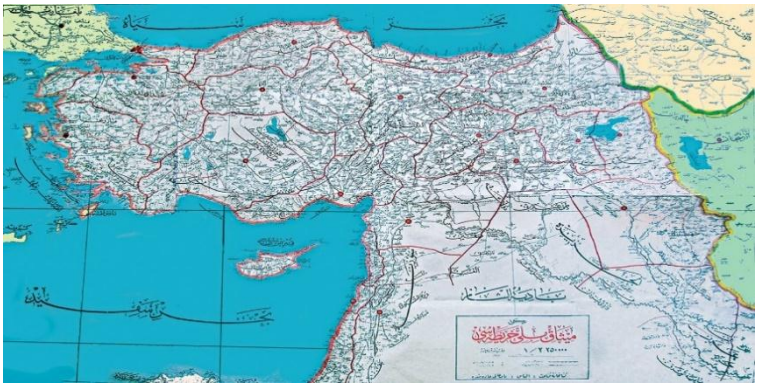

أعقبت جلسة المصادقة على الميثاق الوطني، جلسة أخرى في ٢٦ شباط، قُرأ فيها تلغرافات التأييد للميثاق الآتية من الولايات العثمانية المختلفة، والتي نالت أهتمام مجلس المبعوثان، لا سيما تلك الآتية من ولاية أرزنجان Erzincan وديار بكر، حيث فسرت ذلك رفضاً للمحاولات التي انشغل بها بعض الشخصيات الكوردية أمثال شريف باشا Şerif paşa والشيخ عبدالقادر Şeyh Abulkadir وابناء العائلة البدرخانية في سبيل تشكيل كوردستان مستقلة[٢٣].

بينما كان المجلس منشغلاً بأعماله، كانت الأمور بين الحركة الوطنية والحكومة تتجه نحو التأزم، فالحكومة كانت تحاول أن توازن في سياساتها وإدارتها للأوضاع بين الحركة الوطنية من جانب وضغوطات دول التحالف من جانب آخر، وهذا ما لم يكن ليكتب لها النجاح حتى النهاية، خصوصاً بعد التحذيرات التي بعثتها هذه الدول للحكومة فيما يتعلق بتعرض القوى الوطنية للأرمن والمسيحيين بشكل عام في غرب

(21) Ersoy, Arife, "Milli Mücadelede Aĝa ve Eşraf"(Yüksek Lisans Tezi, Osmangazi üniversitesi, 1999), p.17-18, and, Doĝanay, Rahmi, "Misak-i Milli`ye Göre lozan", Sosyal Bilimler Dergisi, Fırat Üniversitesi. 11/2(2001): p.284.

(22) "Misak-I Milli". Islam ansiklopedisi. 11/12/2019. https://islamansiklopedisi.org.tr.

(23) Meclisi Mebusan Zabit Ceridesi, 17 şubat 1920, p.204-208.

الأناضول وضرورة أن تنسحب تلك القوات عن تلك المناطق بحدود ثلاث كيلومترات، ومن ناحية أخرى كانت الحكومة تشكو من تدخل الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كمال باشا في شؤونها، بل كانت تحاول حل جمعية الأناضول والروملي للدفاع عن الحقوق والقوات الوطنية بدعوى عدم الحاجة إليها بعد انعقاد مجلس المبعوثان، وبعد ان فشلت الحكومة في التوفيق بين جانبي الصراع، قدمت استقالتها للحكومة في ٣ آذار ١٩٢٠ وجاءت حكومة صالح باشا Salih Paşa وزير البحرية في ٨ آذار، بعد تردد من السلطان ورغبته في تعيين الداماد فريد باشا مرة أخرى، لكن معارضة الحركة الوطنية حال دون ذلك[٢٤].

في ١٩٢٠/٣/١٦، واستناداً إلى ادعائاتها السابقة، دخلت قوات الحلفاء اسطنبول واعلنوا احتلالهم المؤقت لها بشكل رسمي، كما باشروا بحملة اعتقالات بحق أعضاء الحركة الوطنية بمن فيهم بعض أعضاء مجلس المبعوثان، الأمر الذي حدا بالحركة الوطنية إلى تحركات مماثلة ضد قوى الحلفاء، فيما عقد مجلس المبعوثان في ١٩٢٠/٣/١٨ جلسته الأخيرة، ووضع الداماد فريد باشا على رأس حكومة جديدة موالية للسلطان وقوى الحلفاء في ٥ نيسان ١٩٢٠، واصدر شيخ الاسلام دوري زادة عبدالله Şeyhülislam Dürrizade Abdullah فتوى في ١٠ نيسان ١٩٢٠ بقتل قادة الحركة الوطنية باعتبارهم أعداءاً للخلافة، وحين باشرت الحركة الوطنية بتشكيل مجلس جديد في الأناضول، أصدر السلطان وحد الدين في ١٩٢٠/٤/١١ مرسوماً بفسخ مجلس المبعوثان رسمياً، وهكذا أصبح الطريق مفتوحاً للحركة الوطنية لإجراء انتخابات جديدة في غضون ١٥ يوم واجتماع المجلس الجديد، الذي

(24) Gologlu, Mahmut, Milli Mücadele tarihi: üçünü Meşrutiyet 1920 Birinci Büyük Millet Meclisi, Cilt: III, (İstanbul: Türkiye İş Bankası Kültür Yayınları, 2010), p.278-307.

سمي بمجلس الأمة التركي الكبير Türkiye Büyük Millet Meclisi، في أنقرة بتاريخ ٢٣ نيسان ١٩٢٠[٢٥].

III.المبحث الثالث

تقسيم الإمبراطورية العثمانية والصراع على المناطق الكوردية

يدور التركيز في هذا المبحث على الظروف التي آلت إلى تقسيم الإمبراطورية العثمانية، لاسيما المناطق الكوردية فيها، بعد الحرب العالمية الأولى من قبل الدول والإمبراطوريات الأوروبية المتصارعة فيما بينها، ووقوف هذه الدول خلف الأطراف المحلية للصراع على المناطق الكوردية، خصوصاً الأرمن والمسيحيين.

III.أ.المطلب الأول

الأطراف المحلية والدولية في الصراع على المناطق الكوردية

من خلال متابعة الأحداث التي جرت بعد الحرب العالمية الأولى واعادة تشكيل المنطقة بعد خسارة الإمبراطورية العثمانية الحرب، نرى أنه كان هناك عدة أطراف محليين ودوليين كانوا متواجدين في المناطق الكوردية، أثناء تقرير مصير المنطقة برمتها، وقد حاول هؤلاء الأطراف المختلفة بكل ما لديها من جهد في سبيل تحقيق نواياها، ولعل أهم هذه الأطراف المحلية سكان المنطقة من الكورد والعرب والأرمن والمسيحيين، والأطراف الدولية فرنسا وبريطانيا، ونقصد هنا بالمناطق الكوردية، تلك التي تقع الآن ضمن حدود تركيا والعراق وسوريا والتي كانت جميعها جزءاً من الإمبراطورية العثمانية آنذاك.

[25] Çelik, Burak Demirhan, "Ulusal Kurtuluş Savaşı Döneminde Anayasal Gelişmeler ve 1921 Anayasası"(Yüksek Lisans Tezi, Ankara üniversitesi, 2002), p.54-61.

III.أ.١. الفرع الاول

الأطراف المحلية للصراع

إن المناطق المذكورة أعلاه، كانت تقطنها غالبية كوردية، بالإضافة إلى الأرمن والمسيحيين والتركمان والعرب، ولكونها جميعاً كانت ضمن التقسيمات الإدارية للإمبراطورية العثمانية، لذا كانت الحكومة في اسطنبول والحركة الوطنية في الأناضول أيضاً من الأطراف التي تحتسب طرفاً محلياً في الصراع، خصوصاً وأن الحركة الوطنية وعلى ضوء الميثاق الوطني، كانت مصرة على بقاء المناطق الكوردية ضمن الإمبراطورية، خلاف المناطق التي كانت تسكنها غالبية عربية والتي انسلخت عن الإمبراطورية أثناء الحرب العالمية الأولى[٢٦].

بعد عقد هدنة موندروس ١٩١٨، تشكلت عدة جمعيات كوردية أبرزها كانت جمعيتي الولايات الشرقية للدفاع عن الحقوق في تشرين الثاني ١٩١٨[٢٧] وجمعية تعالي كوردستان Kurdistan Teali Cemiyeti، اللتين كانتا تقفان على طرفي النقيض من حيث الهدف من إنشائهما، فبينما كانت الأولى تعمل لتصدي محاولات الأرمن انشاء وطن قومي لهم والتي قد تضم جزءاً من المناطق الكوردية، كانت الثانية تسعى لإنشاء وطن قومي للكورد[٢٨]، في حين كانت هناك حركة قومية كوردية تحت قيادة الشيخ محمود البرزنجي Sheikh Mahmud Barzanji في السليمانية تسعى إلى استغلال الظروف والحكم المستقل في تلك المنطقة عام ١٩١٩-١٩٢٤، لكن هذه الحركة لم تصل إلى كل المناطق الكوردية[٢٩].

---

[26] Gazi, op.cit., p.193-194.

[27] Ersoy, op.cit., p.36.

[28] Özoğlu, Hakan, Osmanlı devleti ve Kürt milliyetçiliği(İstanbul: Kitap yayınevi, 2005), p.29.

[٢٩] فتح الله، جرجيس، يقظة الكورد: تاريخ سياسي ١٩٠٠-١٩٢٥(أربيل: دار ئاراس للطباعة والنشر، ٢٠٠٢)، ص ٢٢٢-٢٢٨.

لقد سعى قادة الحركة الوطنية ومن خلال توحيد الجمعيات العثمانية في مؤتمري ارضروم وسيفاس في ١٩١٩، إلى جعل جمعية الولايات الشرقية للدفاع عن الحقوق الوطنية(الولايات الكوردية)، جزءاً من جسد الحركة الوطنية، بل جعل قائد هذه الحركة نفسه ممثلاً لهذه الولايات إلى جانب بعض رفاقه من المناطق ذات الغالبية التركية وبعض الشخصيات الكوردية في مؤتمر سيفاس، إلى أن توحدت الجمعيات تحت اسم جمعية الأناضول والروملي للدفاع عن الحقوق الوطنية في هذا المؤتمر الأخير، لتمثل كافة أطياف الحركة الوطنية التي قادت الصراع مع الحكومة في اسطنبول ودول الحلفاء المحتلة للإمبراطورية العثمانية[٣٠].

يذكر مصطفى كمال باشا بهذا الخصوص، أن تشكيل جمعية الولايات الشرقية للدفاع عن الحقوق، كانت بمثابة ردة فعل للإدعاءات الأرمنية وخوفاً من ضم كوردستان إلى أرمنستان الكبرى[٣١]، وفي الحقيقة إذا نظرنا إلى أعضاء هذه الجمعية، سنجد أنها كانت تلقى التأييد الواسع من الوجهاء الكورد آنذاك، كما أن أعضاء مجلس المبعوثان الذي صادق على الميثاق الوطني عام ١٩٢٠، والذي اعتبر المناطق الكوردية جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، كان غالبيتهم من بين أعضاء هذه الجمعية، واثناء المصادقة على الميثاق داخل أروقة مجلس المبعوثان، كانوا من ابرز المؤيدين لبقاء مناطقهم ضمن الأراضي العثمانية وأبدوا تمسكهم بمقام السلطنة والخلافة، كما أن العديد من وجهاء المنطقة الكوردية قد بعثوا بتلغرافات تؤيد الميثاق وتنتقد الشخصيات الكوردية التي تسعى إلى تأسيس كوردستان مستقلة[٣٢].

ومن الجدير بالذكر هنا، إن ابناء المناطق الكوردية لم تلجأ إلى مقاومة قوات الحلفاء، كما هو الحال فيما يتعلق بأغلبية سكان الإمبراطورية العثمانية، إلا عندما اعتمد الحلفاء على الأرمن والمسيحيين في احتلال تلك المناطق، هؤلاء وباعتبارهم

---

(30) Gazi, op.cit., p.73,84,88.
(31) Ibid., p.34.
(32) Çetintaş, op.cit., p.28-45.

طرفاً في الصراع، كانوا يتلقون المساعدة من فرنسا وبريطانيا، بالإضافة إلى المحاولات التي بذلت لتأسيس دولة أرمينية في بعض المناطق الكوردية أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى، لذا عندها كان الواعز الديني هو الغالب في ردة فعل الكورد والعرب والترك تجاه الاحتلال[٣٣].

لكن من جانب آخر، كانت شخصيات كوردية أمثال كامران بدرخان Kamuran Badirhan وعلي غالب Ali Galip Paşa والي ولاية معمورة العزيز، يعملون من اجل تشكيل كوردستان مستقلة بمساعدة من الانجليز وبعلم من السلطان والداماد فريد باشا الصدر الأعظم، كمحاولة من الحكومة في كسب تأييد الكورد ضد الحركة الوطنية، كما يذهب إلى ذلك مصطفى كمال باشا حين حاول القاء القبض على هؤلاء في أيلول ١٩١٩ اثناء تواجدهم في معمورة العزيز(Gazi, 2015, p.110-126)، كذلك الحال فيما يتعلق بمحاولات شريف باشا الذي تحالف مع بوغوص نوبار باشا Bogus Nobar Paşa الأرمني وشكلوا وفدين لتمثيل المصالح الكوردية والأرمنية في مؤتمر الصلح بباريس عام ١٩١٩، إذ اتفقوا على خريطة تبين فيها الأراضي التي ستتشكل فيها الدولتين الكوردية والأرمنية في شرق وجنوب شرق الأناضول[٣٤].

في الحقيقة فإن أهالي المنطقة الكوردية من الكورد والعرب، كانوا في الغالب يتبعون وجهاء ورؤساء قبائلهم، فعلى الرغم من توجه غالبية هؤلاء الوجهاء نحو الدفاع عن مناطقها ومد المفارز العسكرية العثمانية الباقية فيها بعد الحرب بابناء قبائلها ومساندة الحركة الوطنية من الناحية المادية أيضاً ومنهم؛ بوزان آغا Bozan Aĝa رئيس عشيرة ايندلي Indeli وسعيد بيك Sait bey رئيس عشيرة بادلي Badıllı، إلا أن بعض الوجهاء كانوا يساندون قوات الحلفاء ويبرأون انفسهم من أية

(33) Avcioĝlu, op.cit., p.3-6, 8.
(34) Özoğlu, op.cit., p.54-55.

تبعية للأمبراطورية العثمانية مثل بصروي Basravi رئيس عشيرة كتكانلي Ketkanli من سروج Suruç وصالح العبدالله Salih Alebdullah رئيس عشيرة سيابة Siyaba من أورفة، كذلك فإن الحكومة في اسطنبول كانت من جانبها تحاول كسب ود العشائر من أجل مدها بالقوات اللازمة لتشكيل التنظيمات العسكرية المختلفة ضد الحركة الوطنية مثل القوات الانضباطية Kuvay-i Inzibatiye، في حين أن بعض العشائر الكوردية كانت تؤيد طموحات الكورد الاستقلالية[٣٥].

هكذا نرى أن أطراف الصراع المحلي كانت تتألف من سكان المنطقة من الكورد والعرب والأرمن والمسيحيين بشكل عام، بالإضافة إلى الحكومة في اسطنبول والحركة الوطنية في الأناضول، ورأينا ان كل طرف كان يقترب من معالجة الوضع بعد الحرب حسب مصالحه، وعندما كانت الحكومة العثمانية والحركة الوطنية تتعامل مع سكان المنطقة الكوردية، كانت تستغلها في محاولة اضعاف بعضها البعض والسيطرة على القرار في الإمبراطورية المنهارة، وإذا كانت هناك محاولات لبعض أهالي هذه المنطقة في سبيل تحقيق مصيرها القومي، إلا إن الغالبية منها قد تأثرت بخطابي الحكومة العثمانية والحركة الوطنية، وربما كان العامل المشترك الوحيد بين هؤلاء هو تمسكهم بالسلطنة والخلافة في مواجهة التمدد الأرمني.

III.أ.٢. الفرع الثاني

الأطراف الدولية للصراع

شهدت الفترة بين انتهاء اجتماعات مؤتمر السلام في باريس ١٩١٩ والتصديق على الميثاق الوطني ١٩٢٠ تدخل ثلاث قوى عظمى في النقاشات الدائرة حول مصير المناطق الكوردية هي، بريطانيا وفرنسا وبشكل أقل الولايات المتحدة الأمريكية، ووفقاً لبنود هدنة موندروس فقد كانت هناك قوات بريطانية وفرنسية بشكل فعلي في تلك المناطق، إذ إن القوات البريطانية كانت متواجدة منذ ١٩١٨ في

(35) Ersoy, op.cit., p.69-95

المناطق الشمالية من ولاية الموصل وشمال هذه الولاية، أما القوات الفرنسية فكانت منذ ١٩١٩ تتحكم بأورفة وجنوبها في كوردستان سورية[٣٦]، بينما الولايات المتحدة، التي دخلت متأخرة في الحرب العالمية الأولى، قد اعتمدت البنود الأربعة عشر لرئيسها ودرو ويلسن Woodrow Wilson، والذي كان البند الثاني عشرة منها يتحدث عن حق تقرير مصير الشعوب العثمانية، بمن فيها الكورد والأرمن[٣٧].

بموجب هدنة موندروس ١٩١٨، دخلت القوات البريطانية المناطق الكوردية، في الوقت الذي كان هناك اتفاقية بينها وبين فرنسا على ان تكون ولاية الموصل من حق هذه الأخيرة، لكن الجانب البريطاني نجح في النهاية اقناع فرنسا التخلي عن ولاية الموصل، وجرى تبادل للمناطق بينهما، سمحت بريطانيا بموجبها دخول القوات الفرنسية مكانها في أورفة وجنوبها، عندها كانت فرنسا تعتمد على الأرمن في السيطرة على هذه المناطق[٣٨]، وبعد اعتماد عصبة الأمم League of Nations في ١٩٢٠ نظام الانتداب، اضطرت حكومة انقرة تحت قيادة الحركة الوطنية على الدخول في مفاوضات مع فرنسا لتثبيت الحدود العثمانية في الجنوب، الأمر الذي قوبل بانتقادات من بعض النواب الكورد من ماردين وأورفة في مجلس الأمة التركي، الذي تشكل في أنقرة من قبل الحركة الوطنية، باعتبار التخلي عن مناطق رأس العين وتل الأبيض وسنجار، مخالفاً للحدود المثبتة من قبل الميثاق الوطني[٣٩].

---

(36) Yenisu, Melek, "Ortadoğu Paylaşım tasarları ve Türkiye 1915-1923"(Yüksek Lisans Tezi, Fırat üniversitesi, 2018), p.74, and, Yalçınkaya, Mehmet, "Musul Meselesi Bağlamında Osmanlı Devletinin Son Dönemlerinde Yezidiler"(Yüksek Lisans Tezi, Fırat üniversitesi, 2015), p.125-126.

(37) Ibid., p.122, and, Goloğlu, Milli Mücadele tarihi: üçünü Meşrutiyet 1920 Birinci Büyük Millet Meclisi, Cilt: III, op.cit., p.69.

(38) Öğüt, Tahir & Akkaş, Erhan, "Suriye Toprak Reformunun Türkiye`ye Yansımaları: pasavan Rejimi krizi", Sosyal Siyaset Konferansları Dergisi, Sayı 71(2016): p.128-129, and, Aksu, Cumali, "Türkiye`nin Kürt Sorununun Kökenleri 1908-1923 Dönemi"(Yüksek Lisans Tezi, Beykent üniversitesi, 2012), p.48, Ersoy, op.cit., p.65-66.

(39) Öğüt & Akkaş, Ibid., p.129.

أما بريطانيا، التي كانت متواجدة في المناطق الأخرى الكوردية، فقد كانت تقف بالضد من الحركة الوطنية، وكانت تتعامل مع الحكومة في اسطنبول من خلال دعم القوات التي شكلتها الحكومة العثمانية تحت المسميات المتعددة، من أجل بقاء الأهالي مرتبطين بشكل أو بآخر بالحكومة في اسطنبول، التي كانت بشكل فعلي تحت هيمنتها، ومن جانب آخر كانت تدعم الطموحات الأرمنية في المنطقة، ومن خلال بعض ضباطها كانت تدعم بعض الشخصيات والعشائر الكوردية من أجل تشكيل وطن للكورد، وإن كان مسعاه هذا يدخل بعض الأحيان ضمن خلق التوترات في هذه المناطق من أجل إضعاف الحركة الوطنية فيها[٤٠].

وكما أسلفنا، فقد جوبهت التحركات البريطانية في هذه المناطق، معارضة من قبل الكورد المناصرين للحركة الوطنية، وانتقدوا بشدة في جلسات مجلس المبعوثان دعم الأنجليز لطموحات جمعية تعالي كوردستان وبعض الشخصيات الكوردية في سبيل تقسيم الإمبراطورية العثمانية وادعوا أن أهالي المنطقة الكورد متمسكين بالسلطنة والخلافة ولن يرضوا عن الانفصال عن اخوتهم الترك المسلمون، وقد لمست بريطانيا أيضاً هذا التوجه الكوردي، فمن خلال برقية بعثها آرثر غالثورب Arthur Calthorpe الضابط الأعلى البريطاني في اسطنبول في ١٩١٩/٧/٢٩ إلى الحكومة البريطانية، أشار فيها إلى أن مجرد لفظ أرمنستان الكبرى تؤدي إلى انطلاق شرارة الحركة الاسلامية في المنطقة ويعود بالكورد مرة أخرى إلى اسناد ظهر الأتراك[٤١].

كانت الولايات المتحدة الأمريكية حتى أثناء انعقاد مؤتمري أرضروم وسيفاس ١٩١٩ تسعى من خلال بعض الشخصيات المقربة من مصطفى كمال باشا إقناع الحركة الوطنية بقبول دخول الإمبراطورية العثمانية تحت الانتداب الأمريكي[٤٢]، وخلال مؤتمر السلام في باريس وافقت الولايات المتحدة الانتداب على أرمينيا

(40) Avcioğlu, op.cit., p.121-127.
(41) Ibid., p.8-9.
(42) Gazi, op.cit., p.35, 88.

المزمع إنشائها في الأناضول وضمنها بعض المناطق الكوردية، لكن رفض الكونجرس الأمريكي Congress وكذلك رفض قيادة الحركة الوطنية للانتداب حال دون تنفيذ الفكرة وخروج أمريكا نهائياً من هذه المنطقة[٤٣]، لكن مع ذلك بقي أصداء نقاط ويلسون الأربعة عشر Wilson's Fourteen Points تلقي بظلالها على شعوب هذه المنطقة، وذلك من خلال الوفود المشاركة للأرمن والكورد في مؤتمر السلام والذي سيودي بالنهاية إلى تثبيت بعض حقوقها في معاهدة سيفر ١٩٢٠[٤٤].

عليه فقد كانت بريطانيا وفرنسا هما الطرفان الدوليان الفعليان في الصراع على المناطق الكوردية، وقد كان كلاهما يعتمدان في تحقيق سيطرتهم على هذه المناطق على استغلال الأطراف المحلية وفرض الضغوطات عليها، وفقاً لمصالحهما والذي تقرر في النهاية من خلال فرض معاهدة سيفر ١٩٢٠ على الحكومة العثمانية.

III.ب. المطلب الثاني

الاتفاقيات بين الأطراف المحلية والدولية والوضع النهائي للمناطق الكوردية

جرت اتفاقات عدة، سرية وعلنية، بين أطراف الصراع في المنطقة الكوردية، منها ما كانت اتفاق دولي-محلي أو دولي-دولي، وأيضاً محلي-محلي حول المنطقة المذكورة، وكان الصفة المشتركة بين جميع هذه الاتفاقات، أنها كانت حول تقسيم المنطقة الكوردية بينها، ومن الجدير بالذكر هنا أن الطرف العثماني-التركي في الصراع كان يستند في إدعائه بعائدية المناطق الكوردية على الميثاق الوطني، لذا نجد أن هذا الطرف كان يشير إلى الميثاق في معظم مفاوضاته مع الأطراف الأخرى للصراع، عليه يمكن الإشارة إلى أهم الاتفاقات بين الأطراف المختلفة للصراع قبل وبعد إقرار الميثاق على النحو الآتي:

---

[٤٣] فرومكين، ديفيد، نهاية الدولة العثمانية وتشكيل الشرق الأوسط، ترجمة: وسيم حسن عبدو(دمشق: دار صفحات للنشر والتوزيع، ٢٠١٥)، ص١٢٩.

[٤٤] Gazi, op.cit., p.325.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

١. مراسلات الشريف حسين-مكماهون The Hussein-McMahon Correspondence التي كانت عبارة عن جملة مراسلات سرية بين الشريف حسين حاكم مكة وهنري مكماهون المعتمد البريطاني في مصر بين ١٩١٥/٧/١٤ و١٩١٦/٣/١٠، تعهدت بريطانيا بموجبها منح العرب دولة مستقلة على كافة الأراضي العثمانية الناطقة بالعربية، ما عدا بعض المناطق الساحلية غرب سورية وعدن، مقابل قيام العرب بالثورة على الحكم العثماني، وقد جرى الاتفاق على أن تكون حدود الدولة العربية المزمعة إنشاؤها من الشمال مرسين وأدنة إلى خط عرض ٣٧ والذي يقع عليها مدن أورفة، ماردين، مديات وجزيرة Cizre والعمادية Al-Amadiya إلى حدود إيران ومنها شرقاً إلى خليج البصرة Basra Gulf وجنوباً المحيط الهندي Indian Ocean وغرباً البحر الأحمر Red Sea والبحر المتوسط Mediterranean Sea [٤٥]، هنا يلاحظ أن الجانبين قد وافقا مبدئياً على أن تكون بعض المناطق الكوردية، خصوصاً التي تقع منها ضمن ولاية الموصل والولايات شمال سوريا مثل حلب، ضمن حدود الدولة العربية.

٢. اتفاقية سايكس-بيكو ١٩١٦ التي كانت سرية بين الأطراف الموقعة عليها إلى حين أن كشفت عنها الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧، إن المفاوضات حول هذه الاتفاقية قد بدأت منذ عام ١٩١٥ بين بريطانيا وفرنسا وبعد المفاوضات مع روسيا القيصرية وإجراء بعض التعديلات، أخذت الاتفاقية طابعاً رسمياً بين الأطراف الثلاثة في ١٩١٦/٤/١٦، بموجبها تم تقسيم الإمبراطورية العثمانية إلى منطقتي (A) و(B)، الزرقاء والحمراء، إذ مثلت الأولى مجال النفوذ الفرنسي والتي شملت لبنان الكبرى والمناطق الساحلية السورية، إضافة إلى ولاية الموصل، والثانية مجال النفوذ البريطاني والتي ضمت جنوب بلاد الرافدين من بغداد إلى حيفا Haifa وعكا

---

[٤٥] "مراسلات الحسين-مكماهون".الويكيبيديا. ٢٠١٩/١٢/١٤ . https://ar.wikipedia.org/wiki. كذلك، Yenisu, op.cit., p.30-43.

Akka، على أن تكون هذان المنطقتان ضمن الدولة العربية المستقلة، ويسمح لبريطانيا وفرنسا في المنطقة الحمراء والزرقاء على التوالي، إنشاء إدارة مباشرة أو غير مباشرة أو السيطرة عليها حسب رغبتهما وبالشكل الذي يرونها مناسبًا للترتيب مع الدولة العربية[٤٦]، أما المنطقة الكوردية فقد تجزأت معظمها بين هاتين المنطقتين الفرنسية والبريطانية، إلا جزءاً معيناً منها قد وقعت ضمن المنطقة المتروكة لروسيا القيصرية والتي كانت آنذاك ضمن ولايات وان، بدليس وأرضروم، أي الولايات التي كان يسكن فيها الأرمن بجانب الكورد.

٣. هدنة موندروس ١٩١٨ التي انعقدت بين الحكومة العثمانية ودول الحلفاء المنتصرة في الحرب، بموجبها احتلت دول التحالف بالإضافة إلى اليونان معظم الأراضي العثمانية، ومنها المناطق الكوردية، خصوصاً من قبل بريطانيا وفرنسا، إلا أن تواجد القوات البريطانية كانت هو الغالب في هذه المناطق، لكن الذي أدى إلى معارضة الحكومة العثمانية-في البداية فقط- والقوات الوطنية ومعها الحركة الوطنية تحت قيادة مصطفى كمال باشا، هو اعتماد قوات التحالف على الأرمن والمسيحيين، خصوصاً معارضة الحركة الوطنية لاحتلال القوات البريطانية لولاية الموصل في ١٩١٨/١١/١٥، إذ اعتبروا ذلك مخالفاً لبنود الهدنة[٤٧].

٤. الاتفاق الكوردي-الأرمني ١٩١٩، الذي عقد بين شريف باشا رئيس الوفد الكوردي وبوغوص نوبار باشا رئيس الوفد الأرمني في كانون الأول ١٩١٨ بباريس، وعلى ضوئه قام الوفدان في ١٩١٩/٣/٢٢ بتقديم مذكرتين بخصوص حقوق ومطالب الشعب الكوردي والأرمني وخريطتين لكوردستان وأرمينيا في

---

[٤٦] ماير، كارل إي. و بريزاك، شارين بلير، ترجمة: د.فاطمة نصر، اختراع الشرق الأوسط الحديث(مصر: إصدارات سطور الجديدة، ٢٠١٠)، ص ١٤٢-١٤٣، كذلك،
"the World War I Documents Archiv". 21/12/2019. https://wwi.lib.byu.edu.

[47] Kaya, op.cit., p.4-5, and, Avcioğlu, op.cit., p.14-15, 3.

مؤتمر السلام بباريس[٤٨]، وقدم الوفدان مذكرة مشتركة ثانية حول اتفاقهما في آب ١٩٢٠ إلى دول الحلفاء في المؤتمر، وتم إقراره مبدئياً من قبلها[٤٩]، ووفقاً للخريطتين اللتين تم الاتفاق عليهن من قبل الوفدين، وقعت بعض المناطق المحدودة ضمن دولة أرمنستان المزمع إنشائها، أما بقية المناطق فقد كانت ضمن دولة كوردستان، وقد كان وقع هذا الاتفاق على بعض الكورد، خصوصاً المناصرين للحركة الوطنية، أليماً، وأبدوا معارضتهم الشديدة لها[٥٠].

٥. بعض الاتفاقيات الجانبية التي حصلت بين القوات الوطنية في المناطق الكوردية وبين القوات الفرنسية والأرمنية، كتلك التي جرت في أورفة في ١٩٢٠/٤/١٠، إذ وافقت القوات الفرنسية مع القوات الأرمنية بموجبها على الانسحاب من الولاية، نتيجة الحرب التي حدث بين الطرفين، كذلك الهدنة التي وقعت بين الطرفين في أنقرة في ١٩٢٠/٥/١٥ وعلى إثرها انسحبت القوات الفرنسية بمعية القوات الأرمنية من بعض مناطق عنتب[٥١].

٦. مؤتمر سان ريمو San Remo الذي انعقد في ١٨-١٩٢٠/٤/٢٦ في إيطاليا بين بريطانيا وفرنسا وايطاليا، في حين أن حليفتهم أمريكا قد تراجعت تقريباً عن القيام بدورها في الانتداب على أرمنستان المزمع تشكيلها شرق الأناضول، كذلك إيطاليا لم يكن لها دور يذكر، في ظل هذه الأوضاع انعقد المؤتمر وتوصلوا إلى اتفاقية؛ بموجبها تنازلت فرنسا بشكل رسمي عن ولاية الموصل لصالح بريطانيا لقاء تعهد الأخيرة بمنح فرنسا نسبة من النفط هناك، كما اتفقوا على مسألة الانتداب وتقاسم الأراضي العثمانية بين فرنسا وبريطانيا، فاستأثرت فرنسا بالانتداب على سورية

---

[٤٨] عيسى، حامد محمود، المشكلة الكوردية في الشرق الوسط(القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٢)، ص٥٧ .

[٤٩] الحسني، عبد الرزاق، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج١، ط٧ (بيروت، الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص ص٢٩٩-٣٠٠

[٥٠] Özoğlu, op.cit., p.54-55.

[51] Gologlu, Milli Mücadele tarihi: üçünü Meşrutiyet 1920 Birinci Büyük Millet Meclisi, Cilt: III, op.cit., p.406-415, 573-577.

ولبنان، وبريطانيا على فلسطين والعراق، ومن ضمنهما المناطق الكوردية، وفي ١٩ و٢٣ من شهر نيسان دخلت مسألة تأسيس دولة أو حكم ذاتي للكورد مناقشات المؤتمر، وقد توصل الحضور إلى الاتفاق على ما يمكن قوله الاعداد لتخصيص مواد (٦٢-٦٤) في اتفاقية سيفر ١٩٢٠ المزمع كتابتها وعرضها على الجانب العثماني، لكن يبدو ان هذه الدولة لم تكن لتتشكل قبل تشكيل دولة خاصة بالأرمن، خصوصاً بسبب مسألة تحديد الحدود بين هاتين الدولتين المزمع إنشائهما[٥٢].

٧. معاهدة سيفر Treaty of sèvres التي وقعت في ١٩٢٠/٨/١٠ بين الحكومة العثمانية ودول التحالف المجتمعة في مؤتمر باريس ١٩١٩، على ضوئها تم تقسيم الإمبراطورية العثمانية بين أطراف الصراع الدوليين والمحليين، تم الإشارة إلى تأسيس دولة أرمنية وفقاً للبنود ٨٨-٩٣، ضمت إليها مناطق محدودة من مناطق كوردية في وان وبدليس وموش Muş، أما بقية المناطق الكوردية، لا سيما في ولاية الموصل وشمالها وفي ولايات أورفة وديار بكر وجنوبها في حلب، فقد وقعت ضمن مناطق الانتداب والنفوذ البريطانية والفرنسية، لكن المواد ٦٢-٦٤ من هذه المعاهدة نصت على " تشكيل لجنة من ممثلي الدول الثلاث (بريطانيا، وفرنسا وإيطاليا) لتقوم بالإشراف على الحكم الذاتي المحلي في المناطق التي تسكنها أغلبية كردية في شرق نهر الفرات وجنوب الحدود الجنوبية لأرمينيا، وشمال حدود تركيا مع سوريا وبلاد ما بين النهرين Mesopotamia، على أن توافق الحكومة العثمانية على تنفيذ قرارات اللجنة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التبليغ، كذلك الموافقة على استقلال جزء من كوردستان، إذا طالبت أغلبية السكان الواقعة في المناطق المذكورة بالانفصال، وإذا اقتنعت عصبة الأمم أن الشعب الكوردي مؤهل لنيل الاستقلال، والسماح لكورد ولاية الموصل بالانضمام إلى هذه الدولة الكوردية المستقلة إذا رغبوا في ذلك، وأن

(52) Yenisu, op.cit., p.150-163.

تتعهد الحكومة العثمانية بقبول هذه الوصايا، وأن تتنازل عن كافة امتيازاتها وحقوقها في هذه المناطق، ويعين مدة سنة لتنفيذ ذلك."[٥٣].

٨. اتفاقية غومرو Gümrü (الكسندروبول Aleksandropol) التي حدثت في ١٩٢٠/١٢/٢ بين حكومة أنقرة وأرمنستان على إثر الخسائر التي منيت بها القوات الأرمنية في الجبهة الشرقية على يد القوات التابعة لحكومة أنقرة بقيادة كاظم كارابكر، إذ اضطرت تلك القوات الانسحاب من كافة المناطق التي احتلتها، الأمر الذي اجبرت أرمنستان على طلب الهدنة أولاً من كاظم كارابكر في ١٩٢٠/١١/٧ وسحب توقيعها من معاهدة سيفر ١٩٢٠، ومن ثم قبول توقيع اتفاقية السلام هذه مع حكومة أنقرة، وكان يعني ذلك التخلي عن مشروع تأسيس أرمنستان الكبرى، الذي كان يضم في طياته ولايات أرضروم ووان وبتليس ومن ضمنها بعض المناطق الكوردية المحدودة[٥٤].

٩. مؤتمر لندن London Conference الذي انعقد في ١٩٢١/٢/٢١، وشارك فيه، بالإضافة إلى دول الحلفاء، اليونان وممثلي حكومتي اسطنبول وأنقرة، واشترك الوفدين العثمانيين في جلسات ٢/٢٣ بشكل فعلي وبينما كان التوقع هو عدم الانسجام بين هذين الوفدين العثمانيين، إلا أن اعطاء رئيس وفد حكومة اسطنبول الصدر الأعظم توفيق باشا Tevfik Paşa كلمته لرئيس وفد أنقرة بكر سامي Bekir Sami، أثار الدهشة لدى المشاركين، ويبدوا أن الوفدين كانتا على وفاق فيما يتعلق بالمسائل الذي سيطرح في المؤتمر، لا سيما المسالتين الأرمنية والكوردية، إذ تم تناولهما في جلسة ١٩٢١/٢/٢٦[٥٥]، وأشار الطرف العثماني إلى أوضاع الأرمن

---

(53) Lawrence, Martin, the Treaties of Peace 1919-1923, Voll.II(India: Delhi University Lybrary, 1924), p.787-941.

(54) Gologlu, Milli Mücadele tarihi: üçünü Meşrutiyet 1920 Birinci Büyük Millet Meclisi, Cilt: III, op.cit., p.810-814.

(55) Çetin, Nurten, "Londra Konfenrası`nda Ahmet Tevfik Paşa", Trakya Üniversitesi Edebiyat Fakültesi Dergisi, 2/4, (2012): p.119.

في الإمبراطورية العثمانية وأن الأرمن منذ القدم يعيشون بوئام مع باقي الشعوب العثمانية، كما أن الكورد والترك أخوة ولا توجد مشاكل بينهما وأن الكورد لا يرضون بالانفصال عن الإمبراطورية، وقد أيَّد الموقف العثماني، التلغرافات التي كان يبعثها بعض وجهاء الكورد إلى الوفدين وممثلي دول التحالف في المؤتمر حول عدم وجود مسألة باسم كوردستان، وتمسكهم بالدولة العثمانية[٥٦]، ولم تسفر هذه الاجتماعات التي استمرت حتى ١٩٢١/٣/١٢ إلى أية نتيجة تذكر حول المسائل الخلافية بين الدولة العثمانية ودول الحلفاء[٥٧].

١٠. مؤتمر القاهرة Cairo Conference الذي انعقد في ١٢-١٩٢١/٣/٢٤ في القاهرة بدعوة من وزير المستعمرات البريطانية آنذاك ونستون تشرتشل Winston Churchill، واجتمع فيه ما يقارب الأربعين شخصية إدارية وعسكرية بريطانية من العاملين في الشرق الأوسط للتباحث حول وضع سياسة بريطانية جديدة في الشرق الأوسط، وتم الاتفاق على وضع حكومة عربية في العراق، ووضع الأمير فيصل بن حسين Faisal Bin Hussein على رأس هذه الحكومة بصفته ملكاً، وبخصوص مسألة ولاية الموصل، التي كانت من القضايا الرئيسة في المؤتمر، فقد كانت وجهات النظر حول كيفية التعامل معها متباينة، فونستون تشرتشل وآخرون كانوا مع إقامة دولة كوردية فيها، لأن الكورد، وفق رأيهم، لن يقبلوا بتسليمهم لإدارة عربية، وأن من شأن ذلك أن يجعل الدفاع عن الولاية صعباً للغاية في حالة مهاجمة العثمانيين عليها، لأن الكورد عندئذ سيقفون بجانب العثمانيين، أما أغلبية الحاضرين في المؤتمر أمثال برسي كوكس Percy Cox المندوب السامي البريطاني ومس جيرترود بيل Gertrude Bell السكرتيرة الشرقية في المندوبية السامية البريطانية في العراق، فقد كانوا ضد إقامة دولة كوردية في ولاية الموصل، وذلك لأهميتها

(56) Gologlu, Milli Mücadele tarihi: üçünü Meşrutiyet 1920 Birinci Büyük Millet Meclisi, Cilt: III, op.cit., p.254-259, 261-270.
(57) Çetin, op.cit., p.120.

الدفاعية والاقتصادية-من ناحية وجود النفط فيها- للعراق، كما أن الكورد، حسب اعتقادهم، قبائل متناحرة ومنقسمين فيما بينهم، ومن جانب آخر كان هناك معارضة من قبل القوميين العرب والأمير فيصل، وفي نهاية المطاف أوصى المؤتمر ببقاء ولاية الموصل تحت إشراف المندوب السامي البريطاني، المباشر وتقرير مصيرها إلى أمد آخر[٥٨].

١١. اتفاقية أنقرة Ankara Agreement التي تمت في ١٩٢١/١٠/٢١ نتيجة المعارك الطاحنة بين القوات العثمانية وأهالي المنطقة من العشائر الكوردية والعربية ضد القوات الفرنسية، وكذلك الضغوطات التي تعرضت لها الحكومة الفرنسية من الرأي العام فيها والمقاومة التي كانت تواجهها في سوريا، فاضطرت فرنسا إلى طلب الاتفاق مع حكومة أنقرة، بموجبها تم تثبيت الحدود بين الدولة العثمانية (حكومة أنقرة) وسوريا، وعلى إثر ذلك وقعت المناطق أورفة وماردين والجزيرة وديار بكر الكوردية ضمن الدولة العثمانية، أما منطقتي تل ابيض وسري كاني Sari Kani(رأس العين Ras Al-Ain) والحسكة الكردية فقد ألحقت بسوريا المنتدبة من قبل فرنسا[٥٩](Yamaç, 2018,).

إن الاتفاقيات والمؤتمرات السابقة، خصوصاً من اتفاقية سايكس-بيكو١٩١٦ إلى معاهدة سيفر ١٩٢٠، كانت مخططات أعدتها قوى التحالف المنتصرة في الحرب العالمية الأولى لتقاسم الإمبراطورية العثمانية فيما بينها، من ضمنها المناطق الكوردية، وكان مخاطب دول التحالف هذه في الإمبراطورية العثمانية هو الحكومة في اسطنبول، لكن انطلاقاً من شد عود القوات الوطنية غير النظامية والحركة الوطنية التي انتظمت رويداً رويداً، لاسيما من خلال مؤتمري أرضروم وسيفاس عام

---

[٥٨] المفتي، عبد العزيز عبد الرحمن، مؤتمر القاهرة والقضية الكوردية (الأردن: دار المعتز للنشر والتوزيع،٢٠١٥)، ص٧٣-٧٩.

[59] Yamaç, Müzehher, "Fransız Diplomatik Belgelerinde Türkiye-Suriye Sınır Sorunu 1918-1940", Belleten, LXXXII/295(2018): p.1154-1156.

١٩١٩، بدأت الأمور تختلف بعض الشيء وذلك بأن أصبحت الحركة الوطنية تتحول إلى مخاطب ثانٍ لدول التحالف، خصوصاً بعد الانتصارات التي حققتها القوات الوطنية والحركة الوطنية على القوات الأرمنية والفرنسية عامي ١٩٢٠-١٩٢١، وما نتجت عنها من توقيع حكومة أنقرة، التي شكلتها الحركة الوطنية في نيسان ١٩٢٠، اتفاقيتي غروم ١٩٢٠ مع أرمنستان وأنقرة ١٩٢١ مع فرنسا، ثم إن توقيع معاهدة سيفر من قبل حكومة اسطنبول عام ١٩٢٠ التي أضعفت من موقع هذه الحكومة لدى الرأي العام العثماني ومشاركة ممثلي حكومة أنقرة في مشاورات مؤتمر لندن ١٩٢١ إلى جانب ممثلي حكومة اسطنبول، قد أعطى زخماً مضاعفاً لموقع الحركة الوطنية في الإمبراطورية العثمانية ولدى دول التحالف على حد سواء[٦٠].

بعد أن فشلت دول التحالف في إقناع حكومة أنقرة على التسليم بمقررات مؤتمر الصلح بباريس ومنها معاهدة سيفر ١٩٢٠، شرعت في دفع اليونان على بدء الحرب مجدداً مع قوات الحركة الوطنية، من أجل القضاء على حكومة أنقرة وقطع الطريق أمام زيادة سيطرتها على الوضع في الإمبراطورية العثمانية وكذلك إرغامها القبول بمعاهدة سيفر، وبعد سلسلة معارك مع قوات الحركة الوطنية ابتداءاً من كانون الثاني ١٩٢١ إلى أيلول ١٩٢٢، تمكنت قوات حكومة أنقرة من صد القوات اليونانية تحت قيادة عصمت إينونو Ismet Inonu أولاً، وإخراج اليونانيين من الأراضي العثمانية تحت القياد المباشرة لمصطفى كمال باشا ثانياً، الأمر الذي دفع دول التحالف إلى الدعوة إلى هدنة مع حكومة أنقرة، وهو ما حصل في مودانيا في ١٩٢٢/١٠/١١، بموجبها وافقت دول التحالف ترك اسطنبول والمضائق لتكون تحت إدارة حكومة أنقرة وخروج التحالف من اسطنبول بعد توقيع معاهدة لوزان بسبعة أسابيع، ومن النتائج الأكثر أهمية لهدنة مودانيا هو قبول حكومة أنقرة كحكومة شرعية بدل

(60) Dönmez, op.cit., p.246-249.

الحكومة في اسطنبول، ومن ثم تهيئة الطريق لإلغاء معاهدة سيفر ١٩٢٠ والتوقيع على معاهدة لوزان ١٩٢٣، التي أخذت المناطق الكوردية شكلها النهائي فيها.[٦١]

١١. معاهدة لوزان ١٩٢٣ التي تم التوقيع عليها خلال انعقاد مؤتمر لوزان من ١٩٢٢/١١/٢٠ إلى ١٩٢٣/٧/٢٤، بحضور ممثل حكومة أنقرة عصمت إنونو ودول الحلفاء، كان الجانب التركي (العثماني) يطالب بإعادة ولاية الموصل إلى الدولة العثمانية، لكن بسبب حدة تباين الآراء حولها، تم الاتفاق في ١٩٢٣/٢/٤ على استبعاد هذه القضية من أروقة المؤتمر والتوصل في غضون تسعة أشهر إلى اتفاق بين الجانب التركي والبريطاني، وفي حالة الفشل يحال الأمر إلى عصبة الأمم، وخلال هذه المدة تبقى الأوضاع على حالها في الولاية من خلال عدم الإقدام على أي تحرك من الجانبين[٦٢]، وبعد فترة وجيزة من توقف أعمال المؤتمر، توصلت الأطراف المشتركة إلى عقد هذه المعاهدة، التي حصلت تركيا بموجبها على كافة الأراضي التي كانت تطالب بها وفق الميثاق الوطني، ماعدا ولاية الموصل، والأراضي التي فقدتها على ضوء اتفاق أنقرة مع فرنسا، خصوصاً شرق وغرب نهر الفرات، فضلاً عن أنه لم يرد أي ذكر لاستقلال الكورد في هذه المعاهدة[٦٣].

وبموجب هذه المعاهدة، تشكلت تركيا الحديثة على أنقاض الإمبراطورية العثمانية، وألحقت أجزاء من المناطق الكوردية بسوريا، أما ولاية الموصل، فعلى الرغم من مطالبة تركيا بها وتقديم عدة تبريرات حول ذلك، منها أنها كانت ضمن الأراضي العثمانية عند عقد هدنة موندروس ١٩١٨، وأن أغلبية السكان من الكورد والترك فيها ينحدرون من الأصل نفسه وهو العرق الطوراني، وأن الغالبية الكوردية فيها قد شاركوا في مجلس الأمة التركي بأنقرة، كما إن العلاقات الاقتصادية والتجارية لهذه

---

(61) "Kurtuluş Savaşında Cebheler". Tarih Sinifi. 25/12/2019. http://www.tarihsinifi.com.

(٦٢) عيسى، مصدر سبق ذكره، ص٦٢.

(63) Lawrence, op.cit., p.956-1022.

الولاية هي مع باقي الأناضول وأن إعادتها إلى الدولة العثمانية لن تشكل تهديداً على بغداد، إلا إن هذه المسألة أُحيلت إلى عصبة الأمم للبت في مصيرها وتشكيل لجنة في ١٩٢٤/٩/٣٠ من أجل ذلك، وبعد إنهاء أعمالها أوصت في تقريرها وللأسباب الاقتصادية بضم ولاية الموصل إلى العراق على شرط إعطاء الكورد إدارة ذاتية، تركيا من جانبها رفضت توصيات اللجنة وأصرت على عائدية الولاية إليها، لكنها ارضخت في النهاية للضغوط البريطانية ووافقت على قرار ضم الولاية للعراق وفق الاتفاق مع بريطانيا في ١٩٢٦/٦/٥، مقابل اعتراف بريطانيا بالجمهورية التركية وسيطرتها على المناطق الكوردية شمال وشرق ولاية الموصل[٦٤].

الخاتمة والاستنتاجات

إن دخول الإمبراطورية العثمانية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وخسارتها الحرب أمام دول التحالف، إيذاناً بانهيارها ودخول أطراف محلية ودولية في المنافسة لتقسيم أراضيها فيما بينها، وطوال ثمان سنوات من ١٩١٦ إلى ١٩٢٣ جرى الكثير من التجاذبات حول ذلك، برز خلالها الحركة الوطنية لترفض محاولات التقسيم ولكي تخافظ على ما تبقى من الأراضي العثمانية قدر المستطاع، إلى أن أخذت الأوضاع في الإمبراطورية العثمانية مصيرها النهائي من خلال معاهدة لوزان ١٩٢٣ وبعدها، وكان أهم ما يلفت الأنظار في هذا السياق هو الميثاق الوطني أو العهد الوطني الذي أقره آخر مجلس للمبعوثان (البرلمان العثماني) في ١٧ شباط ١٩٢٠، فقد كان هذا الميثاق بمثابة الإطار الدستوري للحركة الوطنية وحكومتها في أنقرة والتي تشبثت به في صراعها مع الأطراف المحلية والدولية على المناطق الكوردية حتى النهاية، لاسيما المادة الأولى منه التي رسمت الحدود التي يجب أن

[٦٤] Muhammed Ali, Sawash.H., "Lozan antlaşması ve musul sorunu Çözümü", (Yüksek Lisans Tezi, Gazi üniversitesi, 2008), p.50-54, 65-72.

تكون عليها الإمبراطورية العثمانية بعد الخسارة في الحرب، عليه فإن اهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة هي:

١. مهدت خسارة الإمبراطورية العثمانية الحرب وتكالب دول التحالف المنتصرة في الحرب، الفرصة لظهور أطراف محلية تسعى إلى التخلص من الحكم العثماني وتقرير مصيرها بشكل أو بآخر، خصوصاً الأرمن والكورد منهم، وإن كان هذا الأخير لم يتفق كله على الاستقلال عن العثمانيين، بل يمكن القول أن الغالبية فيهم عمل ضمن الصفوف التركية العثمانية من أجل درء الخطر المشترك وهم الأرمن ومطامعهم في المناطق الكوردية.

٢. لقد كانت الأطراف الدولية للصراع على الأراضي العثمانية، ومنها المناطق الكوردية، لاسيما بريطانيا وفرنسا واليونان، تستغل الأطراف المحلية في الصراع من الأرمن والمسيحيين والعرب والكورد، من أجل مصالحها الذاتية، وهي لم تكن جادة حتى نهاية المطاف لمساعدة هؤلاء على نيل طموحاتها في تقرير المصير، ففي حين أن بريطانيا وفرنسا كانت مصرة على ضم بعض هذه المناطق، الواقعة في شمال ولاية الموصل وغربها في سورية، لمراكز نفوذها وتمكين بعض الأطراف المحليين فيها ومنهم العرب، تخلت عن المناطق الباقية في النهاية وبدعوى تبدل الأوضاع لصالح الحركة الوطنية والحكومة في أنقرة، وبذلك فشلت الأطراف الأرمنية والمسيحية والكوردية في الحصول على ما وعدتها بها تلك الأطراف الدولية.

٣. فيما يخص الكورد والمناطق الكوردية، فإن أهم العوامل التي أدت إلى تقرير وضعها النهائي هي دخول الأرمن الصراع على هذه المناطق والميثاق الوطني الذي أُقر في ١٩٢٠ وتبدل الوضع الداخلي العثماني لصالح الحركة الوطنية وحكومتها في أنقرة بعد الانتصارات العسكرية والدبلوماسية التي حققتها بعد عام ١٩٢٠، فقد كان لمخاوف غالبية الكورد من وقوعهم تحت الحكم الأرمني وفقدان التحكم بمناطقهم،

فضلاً عن العامل الديني المرتبط بذلك وما أتبعه من تأييدهم للميثاق الوطني وللحركة الوطنية والقوات الوطنية التي حاربت الأرمن وقوى التحالف ومشاركتهم الترك في تشكيل الحكومة في أنقرة من عام ١٩٢٠ وما بعدها، الأثر الكبير في بقاء معظم المناطق الكوردية ضمن الحدود العثمانية وبعدها حدود الدولة التركية حديثة التشكيل في تشرين الثاني ١٩٢٣.

٤. فضلاً عن ما سبق، فقد كان للخلافات بين دول التحالف المنتصرة في الحرب وطموحاتها المختلفة في الأراضي العثمانية والمناطق الكوردية منها، وضعف الوعي القومي الكوردي آنذاك وعدم اتفاق روادها على رؤى موحدة حول تقرير المصير[٦٥]، إلى جانب افتقارها لتأييد معظم الوجهاء الكورد والشعب الكوردي الذين وقفوا بجانب مصطفى كمال باشا، لها دورها الفاعل في عدم تحقيق ما جاء في معاهدة سيفر ١٩٢٠ فيما يتعلق بتشكيل حكم ذاتي أو دولة مستقلة للكورد في مناطقهم.

قائمة المصادر

اولا- الكتب

١. آدامز، سايمون. الحرب العالمية الأولى مشاهدات علمية. مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، بلا سنة طبع.

٢. عبد الرزاق الحسني. تاريخ العراق السياسي الحديث. ج١. ط٧. بيروت: الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع. ٢٠٠٨.

٣. عبد العزيز عبد الرحمن المفتي. مؤتمر القاهرة والقضية الكوردية. الأردن: دار المعتز للنشر والتوزيع. ٢٠١٥.

٤. يلماز أوزتونا. ترجمة: عدنان محمود سلمان. تاريخ الدولة العثمانية . ج٢. اسطنبول: منشورات مؤسسة فيصل للتمويل. ١٩٩٠.

(65) Yenisu, op.cit., p.131-132.

٥. كريستسان كوتس أولريخسن. ترجمة: طارق عليان. الحرب العالمية الأولى في الشرق الأوسط . لبنان: جروس برس ناشرون. ٢٠١٦.

٦. حامد محمود عيسى. المشكلة الكوردية في الشرق الوسط. القاهرة: مكتبة مدبولي. ١٩٩٢.

٧. جرجيس فتح الله. يقظة الكورد: تاريخ سياسي ١٩٠٠-١٩٢٥. أربيل: دار ئاراس للطباعة والنشر.٢٠٠٢.

٨. ديفيد فرومكين. ترجمة: وسيم حسن عبدو. نهاية الدولة العثمانية وتشكيل الشرق الأوسط. دمشق: دار صفحات للنشر والتوزيع. ٢٠١٥.

٩. كارل إي ماير. و بريزاك، شارين بلير. ترجمة: د.فاطمة نصر. اختراع الشرق الأوسط الحديث. مصر: إصدارات سطور الجديدة. ٢٠١٠.

ثالثاً- الكتب الإنجليزية:

11. Lawrence, Martin. the Treaties of Peace 1919-1923. Voll.II. India: Delhi University Lybrary. 1924.

رابعاً- الكتب التركية:

1. Çetintaş, Cengiz. TBMM Tutanaklarında Kurtuluş Savaşı:1 Osmanlı Mebusan Meclisi`nin Son Dönemi ve Milli And`ın İlanı 12 Ocak 1920-18 Mart 1920. Yayınevi Yok. 2017.
2. Avcioğlu, Doğan. Milli Kurtuluş Tarihi 1838-1995. Birinci kitap. İstanbul: Tekin Yayınevi. 1975.
3. Gazi, Mustafa Kemal. Nutuk. İstanbul: Kaynak Yayınları. 2015.

4. Goloğlu, Mahmut. Milli Mücadele tarihi: Erzurum Kongresi. Cilt: I. İstanbul: Türkiye İş Bankası Kültür Yayınları. 2008.

5. Goloğlu, Mahmut. Milli Mücadele tarihi: Sivas Kongresi . Cilt: II. İstanbul: Türkiye İş Bankası Kültür Yayınları. 2009.

6. Goloğlu, Mahmut. Milli Mücadele tarihi: üçünü Meşrutiyet 1920 Birinci Büyük Millet Meclisi. Cilt: III. İstanbul: Türkiye İş Bankası Kültür Yayınları. 2010.

7. Özoğlu, Hakan. Osmanlı devleti ve Kürt milliyetçiliği. İstanbul: Kitap yayınevi. 2005.

8. Şamsutdinov, A. M. . Mondros'tan Lozan'a Türkiye Ulusal Kurtuluş Savaşı Tarihi 1918-1923. İstanbul: Doğan Kitapçılık AŞ. 1999.

خامساً- الدوريات التركية:

1. Çelebi, Mevlüt. "Mütareke Döneminde Mustafa Kemal Paşa-Kont Sforza Görüşmesi". Atatürk Araştırma Merkezi Dergisi. C.XV/45. (1999): p.791-800.

2. Çetin, Nurten. "Londra Konfenrası`nda Ahmet Tevfik Paşa". Trakya Üniversitesi Edebiyat Fakültesi Dergisi. 2/4. (2012): p.107-127.

3. Doğanay, Rahmi. "Misak-i Milli`ye Göre lozan". Sosyal Bilimler Dergisi, Fırat Üniversitesi. 11/2. (2001): p.281-294.

4. Öğüt, Tahir & Akkaş, Erhan. “Suriye Toprak Reformunun Türkiye`ye Yansımaları: pasavan Rejimi krizi”. Sosyal Siyaset Konferansları Dergisi. 71. (2016): p.127-163.

5. Yamaç, Müzehher. “Fransız Diplomatik Belgelerinde Türkiye-Suriye Sınır Sorunu1918-1940”. Belleten. LXXXII/295. (2018): p.1153-1174.

سادساً:الرسائل الجامعية التركية:

1. Aksu, Cumali. “Türkiye`nin Kürt Sorununun Kökenleri 1908-1923 Dönemi”. Yüksek Lisans Tezi, Beykent üniversitesi, 2012.

2. Ataçkarapınar, Müge. “Birinci Dünya Savaşı`ndan Günümüze Batılı ülkelerin Doğu Karadeniz Bölgesi`ne Yönelik Yıkıcı ve Bölücü Faaliyetlerinin
Türkiye`nin Güvenliği Açısından İncelenmesi”. Yüksek Lisans Tezi. Stratejik Araştırmalar Enstitüsü Müdürlüğü, Genelkurmay Başkanlığı, 2009.

3 . Çelik, Burak Demirhan. “Ulusal Kurtuluş Savaşı Döneminde Anayasal Gelişmeler ve 1921 Anayasası”. Yüksek Lisans Tezi. Ankara üniversitesi. 2002.

4. Dönmez, Elif. “Mondros Ateşkes Antlaşması`nın milli Mücadele`ye yansımaları”. Yüksek Lisans Tezi. Nevşehir üniversitesi. 2012.

5. Ersoy, Arife. “Milli Mücadelede Aĝa ve Eşraf”. Yüksek Lisans Tezi. Osmangazi üniversitesi. 1999.

6. Kaya, Abdulkadir. “Sevr ve Lozan`da Sınırlar ve Toprak Meselesi”. Yüksek Lisans Tezi. Ankara üniversitesi. 2007.

7. Muhammed Ali, Sawash.H. .“Lozan antlaşması ve musul sorunu Çözümü”. Yüksek Lisans Tezi. Gazi üniversitesi. 2008.

8. Yalçınkaya, Mehmet. “Musul Meselesi Baĝlamında Osmanlı Devletinin Son Dönemlerinde Yezidiler”. Yüksek Lisans Tezi. Fırat üniversitesi. 2015.

9. Yenisu, Melek. “Ortadoĝu Paylaşım tasarları ve Türkiye 1915-1923”. Yüksek Lisans Tezi . Fırat üniversitesi. 2018.

سابعاً- المصادر الإلكترونية:

1. “Misak-I Milli”. Islam ansiklopedisi. 11/12/2019. https://islamansiklopedisi.org.tr.

٢. "مراسلات الحسين-مكماهون".الويكيبيديا. ٢٠١٩/١٢/١٤ . .https://ar.wikipedia.org/wiki

3. “Kurtuluş Savaşında Cebheler”. Tarih Sinifi. 25/12/2019. http://www.tarihsinifi.com.. ”the World War I Documents Archiv”. 21/12/2019. https://wwi.lib.byu.edu

ثامنا:الوثائق التركية:

1. Meclisi Mebusan Zabit Ceridesi. (17 şubat 1920). “Onbirinci İnikad”. I.143-151.

2. Meclisi Mebusan Zabit Ceridesi. (26 şubat 1920). “Onbeşinci İnikad İnikad”. I. 204-213.